## مقتطف الصحف الصهيونية

## الخميس 23 آذار 2023

## عين على العدو الخميس 23-3-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المواقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

**الشأن الفلسطيني:**

- جيش العدو": قوات الجيش والشاباك وحرس الحدود اعتقلت خلال الليل 8 فلسطينيين من أنحاء الضفة الغربية وصادرت أسلحة."
- مراسل القناة 14 :نشاط القوات قرب طولكرم || "همّت وحدة من المستعربين باعتقال فلسطيني كان ينوي تنفيذ هجوم، أثناء محاولة اعتقاله شكل خطراً على القوات فتم تصفيته واعتقال 2 آخرين، كما ضبط بحوزته سلاح، انتهى نشاط القوات."
- جيش العدو :أضرار في مركبة للمستوطنين بعد تعرضها لإطلاق نار في منطقة مستوطنة آدم ولم تقع إصابات.
- إنقاذ بلا حدود :أضرار في حافلة للمستوطنين بعد رشقها بالحجارة قرب "عنتوت."
- جيش العدو :توجه جنود من وحدة دفدوفان بناء على معلومات من الشاباك في وقت سابق اليوم لاعتقال مطلوب في نابلس، وأثناء محاولة الاعتقال حاول المطلوب الفرار فأطلقت القوات النار عليه وأصيب وتم تحويله للتحقيق.

- "حدشوت سدي :"صاروخان عثر عليهما صباح أمس في المجلس الإقليمي "سدوت نيغف" بغلاف غزة.
- مكتب نتنياهو" :إلغاء بنود من قانون فك الارتباط، يضع حداً لقانون تمييزي ومهين يحظر على اليهود العيش في مناطق شمال الضفة، وهي جزء من وطننا التاريخي، ومع ذلك لا ننوي إقامة مستوطنات جديدة هناك."
- جيش العدو :القبة الحديدية اعترضت مسيرة تابعة لحماس في أجواء قطاع غزة، لم تعبر أجواء الغلاف ولم تشكل خطرا على المستوطنين.
- صحيفة هآرتس تكشف أن جيش العدو أدار حسابات تواصل اجتماعي وهمية خلال حرب غزة 2021 لبث منشورات تعزز ثقة المستوطنين بضربات الجيش في غزة، هذا بعدما لاحظ أن المستوطنين تأثروا أكثر بقصف حماس الصاروخي، ولم يعجبهم بما فيه الكفاية تأثير قصف الجيش ضد غزة.

**الشأن الإقليمي والدولي:**

- جيش العدو :سقوط مسيّرة تابعة للجيش في الأراضي السورية ولا خوف من تسرب معلومات.
- معاريف: "وزيرة النقل الإسرائيلية ميري ريغيف" خلال مؤتمر" :زرت دبي في السابق، ولن أعود إلى هناك، لم يعجبني ذلك المكان."
- حول قانون فك الارتباط || رئيس مجلس مستوطنات شمال الضفة "يوسي دغان" يهاجم وزير الخارجية الأمريكي: "إِلْتَهِ بشؤونك الخاصة."
- موقع القناة 7 :التقى وزير الخارجية "إيلي كوهين" أمس بنظيره البولندي "زبيغنيو راو" وأعلنا عودة السفير البولندي إلى "إسرائيل" وانتهاء الأزمة بين البلدين.
- إذاعة جيش العدو :بعد خطاب "سموتريتش" في باريس: "تعليق خريطة ضفتي نهر الأردن خلال جلسة البرلمان الأردني اليوم دون أي أثر لوجود إسرائيلي، وصوت الأعضاء لصالح قرار يطالب بطرد السفير الإسرائيلي في الأردن."

**الشأن الداخلي:**

- موقع الكنيست :صادق الكنيست صباح اليوم نهائياً "بالقراءتين الثانية والثالثة" على مشروع قانون التعذر (منع عزل نتنياهو) بأغلبية 61 عضواً، وينص مشروع القانون على أن الإعلان عن تعذر رئيس الوزراء من الاستمرار.

- قناة كان العبرية :العشرات يتظاهرون قبالة منزل "درعي" في القدس، ومتظاهرون يضرمون النار بإطارات على مدخل ميناء أسدود والآلاف خرجوا في مظاهرات في كافة المدن أطلق عليها "يوم الشلل الوطني."
- موقع والا العبري :التقى رئيس الوزراء نتنياهو برئيس الأركان "هاليفي" وناقش معه قضايا أمنية راهنة، وأثار رئيس الأركان القلق المتزايد بشأن دعوات عصيان الخدمة العسكرية.
- القناة 12 العبرية :ضجة حول مشروع قانون قدمه عضوا الكنيست "موشيه غافني" و"يعقوب آشر" من حزب "يهدوت التوراة" لحظر نشاط نشر الديانة المسيحية في "إسرائيل"، مسؤولون أمريكيون حذروا حكومة نتنياهو من طرح هكذا قانون، نتنياهو عقّب: لن نطرح أي قانون ضد المجتمع المسيحي.
- موقع 0404 :خلال اجتماع المفوض "شبتاي" مع قيادات الشرطة شدد قائلاً: "لن نسمح بقطع الطرق ولن نتسامح مطلقاً مع العنف وإيذاء ضباط الشرطة ورموز الحكومة وأعمال تخريب البنية التحتية."

**عينة من الآراء على منصات التواصل:**

- "إيتمار بن غفير" حول إضراب الأسرى :سياستي نافذة، والخسارة التي ستلحق بالأسرى إذا استمر الإضراب ستكون كبيرة ويحرمون من كل الحقوق خلال رمضان.
- الوزيرة "ميري ريغيف" :"تحدثت مع صديقي سفير الإمارات محمد الخاجة وأوضحت له أن وسائل الإعلام تحاول إخراج تصريحاتي عن سياقها."
- "أفيغدور ليبرمان" :"نحن في طريقنا إلى أزمة اقتصادية عميقة لم نعهدها من قبل."
- "بيني غانتس" :"تم تمرير قانون التعذر – قانون الأحوال الشخصية الذي يدور حول تعزيز حكم نتنياهو ضد السيناريو الوهمي – أدعو الجميع للخروج والتظاهر اليوم ضد انقلاب النظام الذي يتقدم ويعرضنا للخطر."
- "أورنا باربيباي" :"نتنياهو الأضعف والأكثر خوفًا من أي وقت مضى، مرر صباح اليوم قانون يسمح له بترسيخ نفسه في منصبه."

- "ميراف ميخائيلي" :"أقر الائتلاف قانون مخزي ومشين هدفه كله منع دخول نتنياهو إلى السجن، هذا كل ما يفعله الائتلاف وهذه الحكومة بقوانين الأفراد وانقلاب النظام، يضحون بدولة إسرائيل من أجل تعزيز سلطتهم في ظل حكومة فاسدة، هذه حرب استقلالنا الثانية ويجب أن نكسبها."
- "أفيغدور ليبرمان" :"ستقدم كتلة إسرائيل بيتنا التماسا للمحكمة العليا لإبطال قانون التعذر، لن نسمح لدولة إسرائيل بأن تصبح ملكا لعائلة نتنياهو."

* * *

## مقالات

### تايمز أوف إسرائيل : المسيحيون الصهاينة يشعرون بالحيرة من مشروع قانون يحظر التبشير على الرغم من تأكيدات رئيس الوزراء

**مشروع القانون الذي يرعاه حزب "يهدوت هتوراة"، ويتم تقديمه في بداية كل كنيست، لا يُقصد به أن يصبح قانونا، بحسب متحدث - لكن ملايين المسيحيين المؤيدين لإسرائيل على مستوى العالم لاحظوا ذلك**

بقلم لازار بيرمان

أثار مشروع قانون يعاقب على التبشير بالسجن قلق الصهاينة المسيحيين في إسرائيل وحول العالم، على الرغم من تأكيدات المسؤولين الحكوميين بأنه لن يصبح قانونا.ويدعي الاقتراح، الذي قدمه النائبان من حزب "يهدوت هتوراة" موشيه غافني ويعكوف آشر، أن "مجموعات تبشيرية، معظمها مسيحية"، كثفت جهودها لإقناع الناس بتغيير ديانتهم في إسرائيل.

لغة مشروع القانون تجعل من دعوة شخص لتغيير عقيدته جريمة تصل عقوبتها إلى السجن لمدة عام. ستزيد العقوبة إلى عامين إذا كان الشخص المستهدف قاصرا. وتم تقديم مشروع القانون، الذي يقدمه غافني في بداية كل كنيست ولا يتوقع كما يبدو أن يتم المضي به قدما، في 9 يناير، لكنه أثار ضجة فقط عندما حظي بانتباه وسائل إعلام مسيحية في الأيام الأخيرة. وكان جول روزنبرغ، وهو يهودي مسيحي، من شبكة الثالوث للبث(TBN) ، أول من كشف عن مشروع القانون. بعد ذلك حظي الخبر يوم الثلاثاء بتغطية في شبكة "نيوزماكس"، وهي شبكة إعلامية أمريكية يمينية تصل إلى عشرات ملايين المشاهدين. وصباح الأربعاء، بدأت وزارة الخارجية بتلقي مكالمات من رؤساء مجموعات صداقة برلمانية، ودبلوماسيين، وقادة صهيونيين

مسيحيين، وقادة يهود من حول العالم، حسبما قال دبلوماسي إسرائيلي. وقال الدبلوماسي الذي طلب عدم الكشف عن هويته إن موظفي وزارة الخارجية أعدوا تقارير حول تداعيات مشروع القانون لوزير الخارجية إيلي كوهين والمدير العام رونين ليفي. وتدخل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في وقت متأخر من يوم الأربعاء، وكتب في تغريدة باللغتين العبرية والإنجليزية: "لن نقدم أي قانون ضد المجتمع المسيحي."

وأعرب يورغن بولير، رئيس السفارة المسيحية الدولية في القدس، عن رضاه من بيان نتنياهو. وقال "نحن نقدّر تأكيدات رئيس الوزراء نتنياهو بأن مشروع القانون المقترح لمكافحة التبشير لن يمضي قدما، ونشكره على الإسراع في وضع حد لهذه المسألة." وأضاف "لقد فعل الكثير خلال مسيرته السياسية الطويلة لتقوية وحماية علاقات إسرائيل مع المسيحيين في جميع أنحاء العالم، وعاد احتضاننا لهذه الأمة بحرارة."

يشكل الصهاينة المسيحيون كتلة حيوية ومتنامية من الدعم لإسرائيل في جميع أنحاء العالم. لقد غيرت جهودهم مواقف الدول تجاه إسرائيل، وجلبت مبالغ ضخمة من المال والسياح إلى البلاد، ومولت الهجرة اليهودية والمشاريع الإنسانية داخل إسرائيل. وأكد المتحدث باسم غافني على أن أن عضو الكنيست يقدم مشروع القانون منذ سنوات كإجراء شكلي، وأنه "لا يجري تقديمه الآن."وقال مكتب غافني "المناقشات حول هذا الموضوع الآن ليست ذات صلة."

محاولات تحويل اليهود إلى المسيحية تلمس وترا حساسا في إسرائيل. لقرون، تعرض ملايين الآلاف من اليهود في أوروبا للتنصير بالإجبار من قبل الكنيسة الكاثوليكية – والكنائس الأرثوذكسية بدرجة أقل – من خلال فرض عقوبة الطرد أو الإعدام. وطرح تشريع يحظر التبشير ليس بفكرة جديدة في إسرائيل. في عام 1998، قدم عضو الكنيست نيسيم زفيلي (حزب العمل) مشروع قانون يجرم مواد التبشير الكتابية والذي أثار مخاوف لدى المسيحيون من يتم استخدامه لحظر حيازة العهد الجديد. وتم سحب مشروع القانون بعد أن التزمت عشرات الجماعات الإنجيلية علنا بعدم القيام بأعمال تبشيرية في البلاد.

ارتفاع التوتر

قال الصهاينة المسيحيون المقيمون في إسرائيل إن مشروع القانون لن يهز دعمهم للدولة أو انفتاحهم على عقيدتهم. وقال جوناثان مايلز، مؤسس "شيفت أحيم"، وهي منظمة مسيحية تجلب الأطفال من الدول العربية المجاورة إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي، "كمسيحيين يعملون على بناء جسر بين اليهود والمسلمين، نجد أنه بمجرد أن يفهم جيراننا أننا ندعمهم دون قيد أو شرط ، فإننا أحرار في أن نكون أنفسنا وهذا يشمل التعبير عن إيماننا علانية."وأكد قائلا "لن يغير أي تشريع هذا التفاعل الانساني الأساسي."

قال رجل مسيحي عاش في إسرائيل طوال حياته، لكنه طلب عدم ذكر اسمه لأنه لم يُمنح إقامة دائمة: "لن يقلل ذلك من دعمي لإسرائيل. ولكن مع ذلك، من شأنه أن يزيد من مستويات التوتر لدي. ما زلت هنا لأفعل ما دُعيت لفعله."وأكد أنه لا يتواجد في إسرائيل بهدف التبشير.وقال "كمسيحي أعيش هنا في إسرائيل، أفعل ما طلب مني الرب أن أفعله شخصيا. وهذا ليس بالضرورة للتبشير أو محاولة تحويل الناس إلى إيماني، إلى يسوع."وأضاف "أنا مدعو لأن أكون نورا على الأرض وملحا على الأرض. أشعر أنني أفعل ذلك من خلال مساعدة الشعب اليهودي بطرق مختلفة، وإعادة اليهود إلى الأرض، ومساعدة الناجين من المحرقة هنا، وأحب الشعب اليهودي بقدر ما أستطيع. بالنسبة لي شخصيا، لا يعني ذلك مشاركة الإنجيل في حد ذاته." وأضاف الشاب أنه إذا تم تمرير مشروع القانون، فلن يعرف مع من سيكون بإمكانه التحدث بصراحة عن إيمانه. وأضاف "آمل ألا تكون هذه بداية لمحاولة طرد كل المسيحيين من البلاد."

وقال غلين بلامر، أسقف إسرائيل لـ"كنيسة الرب في المسيح"، أنه في حين أن مشروع القانون نفسه ليس شيئا جديدا، فإن "الأجواء في البلاد جديدة، والحكومة حكومة جديدة."وقال لـ"تايمز أوف إسرائيل" إنه يخشى أن يؤدي حتى مناقشة القانون إلى عداء تجاه المؤيدين المسيحيين بين الإسرائيليين. وبحسب بلامر، فإن لغة مشروع القانون، إذا تم تمريره، غير دقيقة لدرجة أنه قد ينتهي بتجريم الوعظ في الكنيسة. وقال بلامر بحرارة: "أنا مبشر بالإنجيل. لقد كنت قسا منذ 22 عاما. لست قسا فقط، أنا أسقف." وتابع: "إذا سمع ستة ملايين ونصف من الأمريكيين السود في كنيستي أن إسرائيل تفكر في حظر إنجيل يسوع المسيح، فسيكون ذلك فظيعا. بصراحة ، أنا في حيرة من أمري، لأنني لا أريد أن أضيف المزيد إلى الضغط المتراكم على إسرائيل."

في الوقت نفسه، قال الواعظ، وهو شخصية تلفزيونية بارزة في البث المسيحي، إنه حتى لو تم تمرير مشروع القانون، فإن ذلك لن يهز دعمه لإسرائيل.وقال "لا يوجد شيء يمكن لأحد أن يفعله أو أن يقوله من شأنه أن يتسبب بتراجع حبي ودعمي لإسرائيل"، وأضاف "لأن دعمي قائم على أساس الكتاب المقدس. إنه قائم على إله إسرائيل. هل يستطيع أحد أن يجعلني أنكر إله إسرائيل؟"لهذا السبب لن نغير موقفنا."

* * *

## تايمز أوف إسرائيل : وزيرة متشددة تشيد بإلغاء قانون فك الارتباط في الضفة الغربية

قالت وزيرة يمينية متطرفة في حكومة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إن القانون الذي يلغي التشريع الذي أمر بإخلاء أربع مستوطنات في الضفة الغربية كان خطوة نحو إعادة السيطرة على قطاع غزة وإعادة الاستيطان فيه، وهي خطوة اعترفت بأنها ستسبب "العديد من الضحايا."

القانون، الذي نال بعض الدعم من أعضاء المعارضة، بما في ذلك جدعون ساعر وزئيف إلكين من "الوحدة الوطنية"، يلغي بنود قانون فك الارتباط التي حظرت الإسرائيليين من العيش في المنطقة التي شملت في السابق مستوطنات "حومش" و"غانيم" و"كاديم" و"سا نور"، مما يمهد الطريق لعودة المستوطنين. وكانت المستوطنات الأربعة هي المستوطنات الوحيدة في الضفة الغربية التي تم إخلائها خلال ما يسمى بفك الارتباط عن غزة قبل حوالي 18 عاما. وينطبق القانون الجديد على تلك المناطق فقط.وقالت وزيرة البعثات الوطنية أوريت ستروك، مشيدة بالتشريع الجديد في مقابلة يوم الثلاثاء مع قناة "عروتس 7" اليمينية: "ستكون خطوتنا الأولى هي إضفاء الشرعية على مدرسة حومش ومن ثم سنجدد الاستيطان تدريجيا [في المنطقة]". وتوقعت أن تكون الخطوة التالية العودة إلى قطاع غزة.وقالت ستروك: "أعتقد أنه في نهاية المطاف، سيتم تصحيح خطيئة فك الارتباط. لا أعرف كم من الوقت سيستغرق. للأسف، ستؤدي العودة إلى قطاع غزة إلى سقوط العديد من الضحايا، تماما كما أدى الخروج من قطاع غزة إلى سقوط العديد من الضحايا. لكنه في النهاية جزء من أرض إسرائيل، وسيأتي يوم نعود إليه."

في عام 2005، كان رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك أرييل شارون العقل المدبر للإخلاء أحادي الجانب للمستوطنات في غزة وتسليم المنطقة للحكم الفلسطيني، منهيا 38 عاما من السيطرة العسكرية الإسرائيلية على القطاع. وتحكم حركة حماس قطاع غزة منذ عام 2007 عندما أطاحت بالسلطة الفلسطينية في انقلاب دموي.ومنذ ذلك الحين، خاضت إسرائيل عدة حروب مع حماس وغيرها من الحركات المسلحة في غزة في محاولة لوقف عشرات الآلاف من الصواريخ التي تم إطلاقها على إسرائيل. وقد واجهت التوغلات الإسرائيلية في غزة مقاومة شديدة وقتل أكثر من 80 جنديا إسرائيليا.كما تحتجز حماس جثتي جنديين إسرائيليين قتلا في عام 2014، إلى جانب مدنيين إسرائيليين دخلا القطاع. وانتقدت زعيمة حزب "العمل" ميراف ميخائيلي تصريحات ستروك.وقالت ميخائيلي يوم الأربعاء: "هذا السلوك الجنوني من أوريت ستروك ووعودها بإعادة إسرائيل إلى مستنقع غزة الدموي، يؤكد مرة تلو الأخرى أن الخطر الأكبر على إسرائيل يأتي من المستوطنين المتطرفين. من أجل تحقيق تطرفهم المسياني، فإن قيادتهم مستعدة للتضحية بحياة جنودنا."

خلافا لقطاع غزة، الذي انسحب منه الجيش الإسرائيلي بالكامل، لا يزال الجيش منتشرًا في العديد من مناطق الضفة الغربية، بما في ذلك مواقع المستوطنات التي تم إخلاؤها.وكانت المستوطنات التي تم إخلائها بمثابة رمزًا بالنسبة لمؤيدي الاستيطان للظلم الذي سعوا إلى إبطاله، في حين يعتبر الفلسطينيون المناطق جزءا آخرا من أراضي الضفة الغربية تم تجريدهم منها.وسيعزز الإلغاء، الذي تمت الموافقة عليه في قراءة أولى بالكنيست قبل أقل من أسبوع، جهود التحالف لإضفاء الشرعية على بؤرة "حومش" الاستيطانية غير

القانونية والمدرسة الدينية التي تم بناؤها هناك، والتي حاول النشطاء مرارا إعادة تأسيسها منذ عام 2005.وكان إلغاء القيود المفروضة على دخول اليهود خطوة ضرورية من أجل إضفاء الشرعية على البؤرة الاستيطانية. وقد تم بناء بؤرة "حوميش" على أرض فلسطينية خاصة، بحسب حكم محكمة العدل العليا. ولا زال على رئيس القيادة المركزية للجيش الإسرائيلي التوقيع على أمر عسكري يسمح للإسرائيليين بالعودة إلى تلك المناطق.وقوبل إلغاء قانون فك الارتباط في شمال الضفة الغربية بانتقادات شديدة من المجتمع الدولي، بما في ذلك من الولايات المتحدة، أقرب حليف لإسرائيل.

وتم استدعاء سفير إسرائيل في الولايات المتحدة إلى وزارة الخارجية لعقد اجتماع غير مجدول يوم الثلاثاء في خطوة نادرة من جانب إدارة بايدن تهدف إلى تصعيد احتجاجها على إقرار الكنيست للقانون، حسبما قال مسؤول أمريكي لتايمز أوف إسرائيل. وورد في بيان صدر عن الولايات المتحدة بعد اجتماع السفير مايك هرتسوغ مع نائبة وزير الخارجية الأمريكي ويندي شيرمان إن المسؤولة الأمريكية "أعربت عن قلق الولايات المتحدة" فيما يتعلق بجوانب قانون "فك الارتباط" الذي تم سنه في عام 2005 وصوت الكنيست على إلغائها، وتشمل حظر إقامة المستوطنات في شمال الضفة الغربية.

قبل ساعات، افتتح نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل المؤتمر الصحفي اليومي ببيان مطول أدان فيه تصويت الكنيست على إلغاء أجزاء من قانون "فك الارتباط"، وقال إن الخطوة تتناقض مع الالتزامات الإسرائيلية للولايات المتحدة.وقال باتيل إن الولايات المتحدة "منزعجة للغاية" من التشريع، مشيرا إلى أن مستوطنة حومش بُنيت على أرض فلسطينية خاصة. وتابع أن القانون "يمثل تناقضا واضحا مع التفاهمات التي قدمتها الحكومة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة"، مشيرا إلى رسالة بعث بها رئيس الوزراء آنذاك أريئل شارون إلى الرئيس الأمريكي آنذاك جورج دبليو بوش قبل حوالي 20 عاما والتي تعهد فيها رئيس الوزراء بإخلاء أربعة المستوطنات شمال الضفة الغربية.

وأصدر ذراع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بيانا يدعو الكنيست إلى التراجع عن التشريع، الذي قال إنه "يأتي بنتائج عكسية لجهود خفض التصعيد، ويعيق إمكانية متابعة إجراءات بناء الثقة وخلق أفق سياسي للحوار."

* * *

**تايمز أوف إسرائيل : الكنيست يمرر قانونا يمنع عزل نتنياهو بأغلبية 61 مقابل 47 في تصويت نهائي**

تمت المصادقة على مشروع القانون، الذي ينُظر إليه على أنه مصمم لإنقاذ رئيس الوزراء من مشاكل قانونية محتملة، في قراءتين أخيرتين بعد ليلة طويلة من النقاش الساخن؛ لبيد ينتقد "القانون الفاضح والفاسد"

بقلم كاري كيلر-لين

وافق الكنيست على مشروع قانون يحمي رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو من أي أمر قضائي محتمل بعزله من منصبه في وقت مبكر من صباح الخميس في تصويت نهائي بتأييد 61 عضو كنيست مقابل تصويت 47 ضده. وأُقر مشروع القانون في القراءتين الثانية والثالثة (النهائية) بعد مناقشات ساخنة استمرت لساعات في قاعة الهيئة العامة للكنيست والتي امتدت حتى ساعات الصباح الباكر. ويمنع التشريع صراحة المحكمة العليا من إصدار أمر لرئيس الوزراء بأخذ إجازة، ويُنظر إليه على نطاق واسع على أنه رد فعل على مخاوف من أن تجبر محكمة العدل العليا نتنياهو على التنحي، بسبب تضارب المصالح المحتمل الذي يمكن أن ينجم عن سعي ائتلافه لإصلاح النظام القضائي بشكل جذري بينما يُحاكم هو نفسه بتهم فساد متعددة. وكانت المعارضة قد قدمت اعتراضات عديدة على مشروع القانون، والذي تم وضعه على مسار تشريعي سريع في لجنة الكنيست، ووعدت بالقيام بتعطيل تشريعي ضد مشروع القانون، الذي يُنظر إليه على أنه "مصمم" لإنقاذ نتنياهو من مشاكل قانونية محتملة. ثبت أن التعطيل التشريعي كان رمزيا إلى حد كبير، حيث اتفق مقدم مشروع القانون، رئيس كتلة "الليكود" في الكنيست النائب أوفير كاتس، مع المعارضة على ألا يتخطى النقاش حول مشروع قانون التعذر 16 ساعة كحد أقصى. وبدأت المداولات مساء الأربعاء، وتم تمرير القانون حوالي الساعة السادسة من صباح الخميس.

يُحاكم نتنياهو في ثلاث قضايا منفصلة ويواجه تهم الرشوة والاحتيال وخيانة الأمانة بزعم حصوله على هدايا باهظة الثمن من رجال أعمال ومحاولة ترتيب صفقات سرية مع شركات إعلامية من أجل الحصول على تغطية أكثر إيجابية، وهو ينفي ارتكابه أي مخالفات. ووفقا لقانون التعذر، يمكن فقط لأغلبية ثلاثة أرباع أصوات الوزراء أو أعضاء الكنيست الضغط على رئيس الوزراء للحصول على إجازة مؤقتة، وفقط لأسباب تتعلق بالصحة النفسية أو البدنية.

دافع كاتس عن مشروع القانون بالقول إنه سيجلب "الاستقرار" من خلال جعل مسألة عزل رئيس الوزراء أكثر صعوبة. فيما انتقد زعيم المعارضة يائير لبيد تمرير القانون، وانتقد أيضا أعضاء الإئتلاف الذين قال إنهم "مثل لصوص الليل... قاموا بتمرير قانون شخصي فاضح فاسد ضد شائعة لا أساس لها من الصحة

حول التعذر."وقال لبيد "يدرك مواطنو إسرائيل – قبل عيد [الفصح اليهودي] وفي الوقت الذي ترتفع فيه تكلفة المعيش – مرة أخرى أن نتنياهو لا يهتم إلا لنفسه."

وسيقدم عضو الكنيست أفيغدور ليبرمان وحزبه "يسرائيل بيتنو" التماسا للمحكمة العليا لإلغاء القانون: "لن نسمح لدولة إسرائيل بأن تتحول إلى مملكة نتنياهو."وانتقدت رئيسة حزب "العمل" ميراف ميخائيلي ما وصفته بأنه "قانون مخز ومشين الغرض منه منع ارسال نتنياهو إلى السجن"، مضيفة "هذه حربنا الثانية من أجل الاستقلال، ويجب أن ننتصر فيها."

مُنع نتنياهو من التعامل مباشرة مع خطة الإصلاح القضائي المثيرة للجدل بموجب اتفاق تم التوصل إليه في عام 2020. أشارت تقارير في شهر فبراير، والتي تم نفيها بشدة منذ ذلك الحين، إلى أن النائبة العامة غالي بهاراف-ميارا (التي تشغل أيضا منصب المستشارة القضائية للحكومة) تدرس إمكانية إصدار أوامر لرئيس الوزراء بالتنحي عن منصبه في حال قام بالتعامل علنا مع خطة الإصلاح القضائي، والتي – إذا تم تمريرها – قد تمنح الحكومة سيطرة على التعيينات الجديدة للقضاة في المحكمة العليا، مما قد يؤثر على الاستئناف المحتمل على الحكم في محاكمته الجارية.

التعديل الذي أدخله كاتس على "قانون أساس: الحكومة" شبه الدستوري، والذي حصل على دعم الحكومة في فبراير وتقدم في إعداد لجنتها في الأسبوع الماضي، يوضح أنه لن يكون هناك سوى طريقتين لعزل رئيس الوزراء من منصبه: إما أن يقوم رئيس الوزراء بإبلاغ الكنيست عن نيته التنحي عن منصبه، أو أن تقوم الحكومة بعزل رئيس الوزراء بأغلبية ثلاثة أرباع الوزراء، وأن يتم تأييد هذا القرار بعد ذلك بأغلبية 90 نائب في الكنيست.

في الشهر الماضي، قال مكتب بهاراف-ميارا إنه يعارض مشروع القانون لأنه سيقلل بشكل حاد من الظروف التي يمكن بموجبها إصدار أوامر بعزل رئيس الوزراء، وحذرت من أن الاقتراح سيخلق "ثقبا أسود" قانونيا.وكتب نائبه المستشارة القضائية للحكومة غيل ليمون، "هناك صعوبة في حصر حالات العزل على نقص اللياقة البدنية أو النفسية، مع تغيير القانون الحالي الذي يعترف بالمواقف المحتملة الأخرى... نعتقد أن الجمع بين مكونات مشروع القانون معا يمكن أن يؤدي إلى مواقف سخيفة، حيث يستمر رئيس الوزراء في أداء هذا المنصب على الرغم من افتقاره إلى القدرة على القيام بذلك."

أنصار التغييرات يقولون إنها تهدف إلى حماية إرادة الناخبين من تجاوز المحكمة لصلاحياتها، بينما يقول منتقدوها إنها تضرب بعرض الحائط أنظمه تهدف إلى منع الموظفين الحكوميين من استخدام سلطتهم

لمكاسب شخصية.ويدفع الائتلاف بمشروع قانون آخر يهدف إلى منع المحكمة من مراجعة التعيينات الوزارية، وهو ما سيمهد الطريق أمام زعيم حزب "شاس"، أرييه درعي، للعودة إلى مجلس الوزراء.

في يناير، أجبرت بهاراف-ميارا نتنياهو على إقالة درعي، وهو حليف قديم له، تماشيا مع حكم المحكمة العليا التي قضت بأن تعيين درعي وزيرا كان غير معقول بشكل صارخ، في ضوء إدانته بجرائم مالية.بالإضافة إلى ذلك، يسعى الإئتلاف أيضا إلى تمرير مشروع قانون من شأنه أن يضع معظم التعيينات القضائية تحت السيطرة السياسية، وآخر من شأنه أن يمكّن المشرعين من إدخال لغة في التشريع تضعه خارج نطاق اختصاص المحكمة. ويعد إجراء التجاوز الوقائي ركيزة أساسية لخطة الإصلاح القضائي للائتلاف، والتي أثارت احتجاجات ضخمة في إسرائيل.

* * *

## تايمز أوف إسرائيل : تايمز أوف إسرائيل: متظاهرون ضد الإصلاح يغلقون الطرقات، ويتظاهرون عند منازل أعضاء الكنيست، في "يوم الشلل"

من المتوقع حضور حوالي 500,000 في عشرات المواقع، مع التخطيط لمسيرة إلى المدينة الحريدية في المساء وسط مخاوف من الاشتباكات؛ تعليق لافتات على جدران البلدة القديمة في القدس، وتمثال هرتسل فقد أطلق منظمو الاحتجاجات يوم جديد من المظاهرات ضد الإصلاح القضائي للحكومة الخميس، مع التخطيط لعشرات التجمعات الكبيرة التي من المتوقع أن تجتذب ما يصل إلى نصف مليون شخص إلى الشوارع في المدن الكبرى، على الطرق السريعة وخارج منازل أعضاء التحالف.

بين عشية وضحاها، رفعت مجموعة من جنود الاحتياط لافتات على تمثال ثيودور هرتسل، مؤسس الصهيونية الحديثة، عند مدخل مدينة هرتسليا الساحلية.وكتب على اللافتات، في إشارة إلى عبارة هرتسل الشهيرة، "إذا شئت، ستنتصر الديمقراطية" و"هذا ليس حلما، إنها ثورة."ثم انتقل جنود الاحتياط للتركيز غلى زعيم "شاس" أرييه درعي، حيث تجمعوا خارج منزله في القدس. وهناك موضوع مشروع قانون في الكنيست يسعى للسماح لدرعي، الحليف الرئيسي لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بالعودة إلى مناصبه الوزارية، بعد أن قضت محكمة العدل العليا بأن تعيينه في الحكومة غير معقول إلى أقصى الحدود بسبب إدانته الجنائية الأخيرة.

ردا على ذلك، تجمع العشرات من الرجال والصبية الحريديم للرقص أمام المتظاهرين.وتجمعت مجموعة ثانية من جنود الاحتياط عند منزل وزير التعليم يوآف كيش، وهو طيار سابق في القوات الجوية، في رمات

غان. وتم تعليق رجل يرتدي معدات طيران كاملة من شجرة مع لافتة كتب عليها "لا تتخلوا عن الديمقراطية"، كتمثيل لطيار مهجور.بالإضافة إلى ذلك، علق النشطاء نسخة من إعلان الاستقلال الإسرائيلي وأعلام إسرائيل على جدران البلدة القديمة في القدس.

وفي ميناء أشدود البحري، أضرم محتجون النار في إطارات سيارات لإغلاق المدخل، وتم إغلاق عدد من التقاطعات والطرق السريعة في أنحاء البلاد.وقالت الشرطة ان شخصين اعتقلا بسبب اضطرابات في مفترق "هكفار هياروك" شمال تل ابيب، واعتقل خمسة في رعنانا.بالإضافة إلى ذلك، تم اعتقال رجل في ريشون لتسيون للاشتباه في قيامه بمهاجمة وتهديد المتظاهرين المعارضين للإصلاح.وبالإضافة إلى الحواجز، قالت الشرطة إنها أغلقت مداخل ومخارج الطريق السريع أيالون عند تقاطع هشالوم في تل أبيب.كما تظاهر المحتجون خارج مؤتمر عُقد في مجمع الأعمال المجاور لمدينة المطار، والذي من المقرر أن يحضره وزير الزراعة آفي ديختر ووزير الاقتصاد نير بركات.وإضافة إلى مواقع أخرى، تم التخطيط لاحتجاجات في ضاحية في تل أبيب اليهودية المتشددة بني براك، والتي يسكنها العديد من أعضاء الائتلاف في الكنيست، مما أثار مخاوف من أن تؤدي المظاهرات إلى اشتباكات مع السكان المحليين، الذين يدعم الكثير منهم أحزاب الائتلاف التي تدفع بالتشريع القضائي المثير للجدل.

وستسعى الاحتجاجات، التي وصفت بأنها "يوم شلل وطني"، إلى تعطيل حركة المرور على الطرق السريعة الرئيسية حول مطار بن غوريون تحسبا لرحلة نتنياهو إلى لندن، في ثالث يوم خميس على التوالي يسعون فيه إلى تعطيل خطط رئيس الوزراء للسفر إلى أوروبا خلال نهاية الأسبوع.كما وردت أنباء عن خطط لتعطيل المواصلات العامة.وسينظم المتظاهرون أيضًا مسيرات مختلفة طوال الصباح وبعد الظهر عند التقاطعات الرئيسية وتقاطعات الطرق السريعة وحرم الجامعات وأماكن أخرى، بما في ذلك القدس وتل أبيب. وتخشى الشرطة من زيادة عدد الاحتجاجات التي يجب تأمينها مقارنة بالأسابيع الماضية، حيث من المتوقع أن يشارك حوالي 500,000 شخص فيها، مما قد ينهك موارد إنفاذ القانون، حسبما أفادت القناة 12 الإخبارية.وبينما حاولت الشرطة على ما يبدو تخفيف الاحتكاكات مع المتظاهرين، فقد تعرضت لضغوط شديدة من وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير لاستخدام القوة بشكل أكبر لإخلاء الطرق وتضييق الخناق على التجمعات.وبحسب القناة، كانت الشرطة قلقة من أن يحاول المنظمون تضليل عناصر الشرطة عن طريف إعطاء معلومات كاذبة حول مواقع الاحتجاجات المخططة.ونظم الإسرائيليون ما يقرب من ثلاثة أشهر من التظاهرات الجماهيرية، مع تنظيم أكبر التجمعات بشكل عام يومي الخميس وليالي السبت، للتعبير عن

المعارضة لخطط الحكومة لإصلاح القضاء.وقد تجمعوا خارج الكنيست وفي مؤتمرات حضرها مشرعون وكذلك منازل بعضهم يوم الأربعاء.

وفي صورتها الحالية ستسمح الحزمة التشريعية للكنيست بتجاوز قرارات المحاكم بأغلبية ضئيلة، وحماية القوانين استباقيًا من الرقابة القضائية، ووضع اختيار القضاة في أيدي سياسيي الائتلاف.ويسعى المشرعون في الائتلاف إلى تمرير على الأقل جزء من الإصلاح ليصبح قانونًا بحلول موعد عطلة الكنيست بمناسبة عيد الفصح في أوائل الشهر المقبل.وبينما يقول المؤيدون إن الإصلاح القضائي سيعيد توازن السلطة ليقلل من نفوذ محكمة نشطة سياسيا، بينما يدعي النقاد بأن هذه الخطوات ستزيل الضوابط الأساسية على السلطة التنفيذية والتشريعية، مما يعرض الديمقراطية للخطر.ومن المتوقع أن تنطلق المسيرة الرئيسية يوم الخميس، المقرر عقدها في الساعة 7 مساءً، من "أيالون مول" في ضاحية تل أبيب رمات غان، إلى بني براك، معقل اليهود المتشددين وواحدة من المواقع القليلة التي يُعتقد أن الإصلاح يحظى فيها بدعم قريب من الإجماع.وحث قادة الحريديم السكان على عدم الانجرار إلى مواجهات مع المتظاهرين يوم الأربعاء.وقال موشيه غافني، السياسي البارز من حزب "يهدوت هتوراة" المقيم في بني براك، في تصريحات نشرها موقع "والا" الإخباري: "لا تأتوا لمواجهتهم ولا تنجروا، فهذا ممنوع". كما سأل عما فعله سكان المدينة لجذب الاحتجاجات.

وقال المنظمون في بيان إن السياسيين الحريديم كانوا "في طليعة الانقلاب بما لا يقل عن [رئيس لجنة الدستور عضو الكنيست سيمحا] روتمان و[وزير العدل ياريف] ليفين"، في إشارة إلى اثنين من المهندسين الرئيسيين للإصلاح.يبدو أنه بعد سنوات من الحفاظ على الوضع الراهن، أعلنت قيادة الحريديم الحرب علينا، نحن الجماهير الليبرالية. لذلك سنتجمع غدا في بني براك، موطن الكثير من قادة الحريديم، لنقول +هنا يتوقف+"، أضاف البيان.

وفي الأسبوع الماضي، نظم محتجون من قوات الاحتياط التابعة للجيش مظاهرة أصغر في بني براك، وافتتحوا "مكتب تجنيد" في وسط المدينة.ويُعتقد على نطاق واسع أن السياسيين الحريديم يدعمون وضع قيود على المحكمة من أجل تمرير قانون يعفي أفراد المجتمع من الخدمة العسكرية بحيث لا يمكن الغائه.وفي تجمع حاشد خارج منزل غافني في 14 مارس، اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين والسكان المحليين، وألقى بعضهم البيض والزجاجات والمفرقعات على المتظاهرين.وفي وقت سابق من اليوم، يخطط المتظاهرون لإقامة "أكشاك حوار" على حدود بني براك ورمات غان للمهنيين الطبيين لإجراء محادثات حول العمل من أجل لقمة

العيش مع السكان المحليين، "بروح موسى بن ميمون"، وهو حكيم يهودي من القرن الثاني عشر الذي يعتنقه الإسرائيليون العلمانيون والمتدينون على حد سواء.

**المدارس مغلقة**

قبل يوم المظاهرات، قالت عدة مؤسسات أكاديمية إنها تخطط للسماح لطلابها بالاحتجاج دون عواقب أو أعلنت أن

الفصول لن تقام يوم الخميس. وفي كفار سابا، أعلنت كلية "بيت بيرل" أنه لن يتم عقد الفصول الدراسية، وقالت أكاديمية "بتسلئيل" للفنون والتصميم في القدس إن حلقات النقاش ستُدار بدلاً من الفصول، وقال "التخنيون" في حيفا إن المعهد سيغلق لمدة ثلاث ساعات. ولن تعلق جامعة تل أبيب الدراسة، لكن كلية العلوم الاجتماعية قالت إنها ستسمح للمحاضرين بفعل ما يحلو لهم. ولن تغلق جامعة بن غوريون في النقب، لكنها شجعت أعضاء هيئة التدريس والطلاب على المشاركة في الاحتجاجات.وأعلنت جامعة "رايخمان" في هرتسليا أن الفصول الدراسية ستعمل بشكل طبيعي، ولكن لن يتم تسجيل الحضور بسبب اضطرابات المواصلات المتوقعة. وقالت كلية "روبين" و"سمينار هكيبوتسيم" إنهما سيسمحان للمحاضرين بالإضراب إذا رغبوا في ذلك. ولم تعلن الجامعة العبرية في القدس عن قرار في هذا الشأن.

ووفقا لصحيفة "هآرتس" يوم الثلاثاء، قال وزير التربية كيش في اجتماع لمجلس التعليم العالي إنه يشعر بخيبة أمل لرؤية "المؤسسات تصر على التدخل وإدخال وجهات النظر السياسية على الأكاديمية بطريقة أحادية الجانب، وبالتالي الإضرار بالمؤسسات التي يقودونها والأوساط الأكاديمية عامة."

* * *

## معهد أبحاث الأمن القومي: تحذير استراتيجي: الانقسام الداخلي يهدد الأمن القومي"لإسرائيل"

بقلم البروفيسور أبراهام بن تسفي

ترجمة شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

تواجه "إسرائيل" مجموعة من التهديدات الخطيرة لأمنها القومي، منها التدهور الاقتصادي في ظل أزمة اقتصادية عالمية، واتساع نطاق التصدعات في علاقاتها مع الولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه، يخوض المجتمع "الإسرائيلي" صراعًا داخليًا غير مسبوق بسبب قضية التعديلات القانونية، ما يزيد من حدة هذه التهديدات ويضعف القدرة على التعامل معها.لا شك أن التعديلات القانونية ستؤدي إلى تغييرات بعيدة المدى

في قواعد اللعبة الإدارية والقانونية لدى العدو، حيث يتم الترويج لها بسرعة البرق دون إعطاء فرصة حقيقية لتشكيل إجماع واسع، نتيجة لذلك تتصاعد الاحتجاجات العامة واسعة النطاق، والتي تتسرب حتمًا إلى جميع أنظمة الحياة عند العدو بما في ذلك قوات الجيش

إن "إسرائيل" اضطرت قبل عقدين من الزمن أن تتعامل مع مجموعة من الأزمات الخطيرة على جبهتين: الانتفاضة الثانية وانفجار (فقاعة الدوت كوم)، حينها استطاعت مواجهتها من خلال التماسك الاجتماعي ورص الصفوف، أما هذه المرة فلا نتحدث فقط عن ثلاث جبهات – أمنية وسياسية واقتصادية – بل أيضًا عن الترويج للانقلاب القانوني الذي يزيد من الاستقطاب والانقسامات الاجتماعية، ما يضر بالحصانة الاجتماعية التي هي إحدى ركائز الأمن القومي، كما أن الترويج للانقلاب القانوني والاحتجاجات الجماهيرية ضده يصرف انتباه الحكومة والطاقات الجماعية، ويؤدي لإهمال التعامل مع التهديدات الخارجية التي تتفاقم في ظل الضعف الداخلي.

**التهديدات الأمنية...**

اشتدت التهديدات الأمنية مؤخرًا بشكل كبير:

أولاً : هناك ارتفاع في التهديد الذي تشكله إيران، التي أصبحت في الواقع دولة عتبة نووية، وهي تكتسب خبرة عسكرية ذات قيمة كبيرة في الحرب في أوكرانيا، ومن المقرر أن تحصل على أنظمة أسلحة متطورة من روسيا، وفي الوقت نفسه تعمل على تعميق نفوذها الإقليمي، وتعمل على توطيد علاقاتها مع جيرانها في الخليج برعاية الصين.

ثانيًا: التصعيد على الجبهة الفلسطينية، حيث تستمر موجة العمليات في ظل ضعف السلطة الفلسطينية وتنامي المجموعات المسلحة مثل عرين الأسود، هذا كله مع وصول شهر رمضان الذي يحمل معه احتمال تصعيد واسع، خاصة حول المسجد الأقصى، وثالثًا، حزب الله الذي يُظهر عداوته للكيان، ما يشير إلى احتمال تراجع الردع تجاهه".

كان من المتوقع أن تركز "إسرائيل" بشكل كامل على التعامل مع هذه التهديدات الخطيرة بدرجة كافية، لكن الصدع الداخلي يضر بقدرتها على القيام بذلك. وأخطر تلك الأضرار هي وصولها لجيش العدو كمؤسسة كانت دائمًا بعيدة عن كل الخلافات الداخلية، إن الأمر لا يقوم فقط على واجب التجنيد ولكن على الشعور بالانتماء والروح المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، فإن المقترحات التشريعية التي يمكن أن تلحق ضرراً خطيراً

بجيش العدو بصفته "جيش الشعب الإسرائيلي"، ستؤدي إلى سحب البساط من تحت الميثاق بين حكومة الكيان والمستوطنين.

**الأضرار التي لحقت بالعلاقات مع الولايات المتحدة ومكانة "إسرائيل" مع دول العالم:**

يتابع العالم عن كثب الاضطرابات الداخلية التي أعقبت الترويج للانقلاب، وكما هو الحال في السياق الاقتصادي، فإن ردود الفعل العالمية تقريبًا هي الحيرة والقلق العميق، والتي تم التعبير عنها في تصريحات رؤساء الدول، وعلى وجه الخصوص تظهر العلاقات الخاصة مع الولايات المتحدة، فهناك علامات تآكل متزايد في العلاقة بعد تعزيز الانقلاب والتحركات أحادية الجانب في الساحة الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى الاتجاهات المقلقة الموجودة بالفعل، من بينها التغيرات الديموغرافية والسياسية في الولايات المتحدة وابتعاد الجاليات اليهودية هناك عن "إسرائيل".بالإضافة إلى ذلك فإن السعي إلى توسيع "اتفاقيات أبراهام" لتشمل دولًا أخرى إضافية كهدف مركزي للسياسة الخارجية "الإسرائيلية" يعتمد بشكل أساسي على رغبة الولايات المتحدة، كما أن مكانة "إسرائيل" في الدول الغربية الأخرى لا يقل ضررًا، بل وحتى الدول التي ليس لديها نظام ديمقراطي تتساءل حول ما يحدث لدى العدو، والمنطقة تتفاعل أيضًا، فالإمارات العربية المتحدة مترددة في تعميق العلاقات بل وحتى إنها تجمد بعضها، ودول أخرى تنأى بنفسها عن العدو أيضًا.

**تدهور الوضع الاقتصادي**

هز فيروس كورونا والحرب في أوكرانيا والصراع المتصاعد بين الولايات المتحدة والصين الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة، وتسبب في ارتفاع معدلات التضخم وزيادة أسعار الفائدة وتراجع العولمة، كما وصلت موجات الصدمة إلى "إسرائيل"، ما أدى إلى زيادة التضخم فيها، وتسبب في تسريح العاملين في مجال التكنولوجيا الفائقة وإلحاق الضرر بالنمو.

يجب تسخير كل الجهات في "إسرائيل" للتعامل مع الأزمة الناشئة، مثل وزارة المالية وبنك "إسرائيل" ورئيس الوزراء، مثلما كان الحال في الأزمة الكبرى عام 2008، ولكن بدلاً من ذلك، يوجه الترويج للانقلاب ضربة أخرى للاقتصاد ويثير مخاوف جدية بين الدوائر الاقتصادية الواسعة في "إسرائيل" وخارجها، الذين يحذرون من العواقب الوخيمة التي قد يجلبها ذلك على الاقتصاد "الإسرائيلي". وأظهر الانهيار المفاجئ لبنك SVB هشاشة الاقتصاد العالمي، فضلاً عن العواقب الوخيمة الناتجة عن تقويض الثقة في المؤسسات.

إن قطاع التكنولوجيا الفائقة حساس بشكل خاص لهذه المخاطر، لأنه موجه للتصدير ويعتمد على تدفق رأس المال الاستثماري من الخارج، وقد أدى الترويج للانقلاب القانوني إلى زيادة عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين الاقتصادي في "إسرائيل"، ما أضر بالثقة من المستثمرين ورغبتهم في الاستثمار فيها، كما أن الموظفين ورجال الأعمال في التكنولوجيا الفائقة يأخذون دورًا نشطًا بارزًا في الاحتجاج على التعديلات القضائية، وقد أعلن بعضهم بالفعل عن رغبتهم في إخراج نشاطهم التجاري خارج الكيان. وإذا استمر الانقلاب القانوني فمن المرجح أن ينخفض التصنيف الائتماني "لإسرائيل" وسيكون لذلك عواقب وخيمة على اقتصادها، وفوق كل شيء، سيكون من الصعب للغاية إصلاح الضرر الذي لحق بصورة "إسرائيل" كدولة مرتبطة بالنجاح الاقتصادي، والتي بُنيت على مدى عقود من السياسة الاقتصادية المسؤولة واستقرار النظام ونظام قانوني مستقل وموثوق".

* * *

## إسرائيل اليوم: لحظة الحقيقة: "قرار نتنياهو المشؤوم" سياسة أم قيادة؟

بقلم البروفيسور أبراهام بن تسفي

لقد حانت لحظة الحقيقة، لقد أزيلت القفازات، وتتحرك "إدارة بايدن" بسرعة نحو مواجهة مباشرة مع "إسرائيل"، الأمر الذي قد يعيد العلاقات إلى نفق الفترات المتوترة، مثل "إعادة التقييم" من أواخر عام 1974 إلى صيف عام 1975، أو أزمة البناء في "رمات شلومو"، التي ألقت بظلالها على زيارة نائب الرئيس آنذاك "بايدن" إلى "إسرائيل" مارس 2010. ولكن في حين أن هذه الأزمات الحادة كانت تركز على قضية محددة، ولم تمتد إلى جميع أبعاد التحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل"، إلا أنها كانت هذه المرة عبارة عن تراكم كامل من العوامل والتصريحات المثيرة للجدل، التي ظهرت في وقت واحد، حيث شككت ليس فقط في وجود العلاقات بين الحليفين، ولكن في أهمية "إسرائيل" كأصل استراتيجي رئيسي للولايات المتحدة في ساحة الشرق الأوسط.

إن التصريحات الخطيرة بشكل استثنائي التي أدلى بها مسؤولون كبار في الإدارة – سواء حول إلغاء قانون "فك الارتباط" (الذي يتناقض ظاهرياً مع موافقة إسرائيل في قمة شرم الشيخ الأخيرة على تجميد تصاريح البناء الجديدة في المستوطنات لمدة أربعة أشهر)، وتصريحات وزير المالية "بتسلئيل سموتريتش" بشأن الأحداث في حوارة وعدم جدوى قيام دولة فلسطينية، وبالطبع الإصلاح الموسع للنظام القضائي – تشمل كلاً من العقد السياسية والمعيارية.لذلك، فإنها تشكل تهديداً مباشراً وفورياً للشراكة طويلة الأمد بين واشنطن وتل أبيب،

كما أنها تقلل إلى حد كبير من فرص عودة "إدارة بايدن" إلى المنطقة، كوسيط بين "إسرائيل" والمملكة العربية السعودية، التي ترغب في مكافأة ودعم الرياض من خلال توفير أسلحة متطورة كحافز لانضمامها الكامل والعلني إلى "اتفاقيات إبراهام."

وإذا لم يكن ذلك كافياً، فإن اقتراح "قانون منع النشاط التبشيري المسيحي"، الذي قدمه حزب "يهودت هتوراة" (لدى رئيس الوزراء تحفظات عليه في الوقت الحالي)، نصّ على أن أي التماس للتحول الديني سيكون جريمة جنائية – ارتكب فعلاً مزعجاً أو ضاراً يتجاوز الحد المسموح به.في حين أن الجمهور الليبرالي (بما في ذلك التجمعات الإصلاحية والمحافظة لليهود الأمريكيين) يعارض بشدة الإصلاح القانوني، والذي في تقديره، يعرض أسس الديمقراطية والبنية التحتية المعيارية للتحالف بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" للخطر، فإن الترويج لقانون "المهمة" (منع التبشير) يمكن أن يقوض بشدة مرساة دعم "المجتمع الإنجيلي" والجماهير الواسعة في "إسرائيل." لقد زودت هذه الجماهير الكيان بشبكة أمان قوية في السنوات الأخيرة، ناهيك عن طبقات أخرى من المجتمع الأمريكي، والتي ستخرج ضد هذه المبادرة الجديدة.

في ضوء كل ذلك، يواجه رئيس وزراء العدو "نتنياهو" لحظة قرار مصيري: إما الاستمرار في إعطاء الأولوية للاعتبارات الداخلية، والتطلع إلى الحفاظ على الائتلاف القائم بأي ثمن على هدف استعادة العلاقات مع الولايات المتحدة، أو اتخاذ منعطف ووضع البعد السياسي على رأس جدول أعماله، مقابل قطع العلاقات مع واشنطن، مع الاستعداد لدفع الثمن السياسي المطلوب لذلك؟ القرار بين يديه!

* * *

## يديعوت أحرونوت: إسرائيل في رمضان.. "تسلل مجدو" وإضراب الأسرى وتصريح نصرالله "فلسطين- تصعيد ما قبل المعركة"

بقلم يوسي يهوشع

ترجمة: صحيفة القدس العربي

بعد دقائق طويلة من انفجار اللغم على حدود لبنان، تخوف الجيش الإسرائيلي من أن "حزب الله" هو من بادر لهذا الانفجار بعد أن كان أطلق في الصباح إشارة في إحدى وسائل الإعلام بأنه معني بالتصعيد. أصيب في الانفجار مقاتل بجروح خطيرة ووصفت حالته بالمتوسطة، وأصيب آخر بجروح طفيفة. رغم تخوف الجيش، هذه المرة، بخلاف العملية في مفترق مجدو الأسبوع الماضي، ثمة تقدير بأن "حزب الله" ليس هو المسؤول عن

تفجير اللغم الذي أغلب الظن جرفته الأمطار قبل أن يدوس عليه المقاتل.

ضباط الهندسة الذين حققوا في الساحة قدروا وعن حق بأن ليس معقولاً أن يخاطر نشطاء "حزب الله" بزرع اللغم، والمرجح أنه لغم يعود للجيش الإسرائيلي.

لكن هذا لا يقلل من التوتر العالي في الساحة الشمالية؛ فتحقيق الجيش الإسرائيلي في تسلل المخرب الذي نفذ العملية في مفترق مجدو، عرض على قائد المنطقة الشمالية اوري غوردن، وفهم منه بوجود إخطارات عامة للقوات وأنها استعدت للتسلل.

هذا وسمح أمس بالنشر بأن المخرب لم يجتز الحدود في نفق كما نشر بداية، بل اجتازها بواسطة سلم مثلما في العملية التي نفذت في "كيبوتس متسوفا" قبل 21 سنة بالضبط.

للجيش و"الشاباك" عدة جوانب أخرى للتحقيق فيها. وجدير بالإشارة إلى قائد فرقة 91 العميد شاي كلبر، الذي وقف أمام قيادة الجيش الإسرائيلي في الاجتماع العملياتي الذي انعقد في قاعدة "بلماخيم" وقال: "أنا مسؤول عن الجبهة. فشلت". العميد كلبر، قائد لواء "غولاني" سابقاً وضابط مقدر، وصف تسلسل الحدث والإخفاقات والنجاحات لاستخلاص الدروس في هذه الأثناء، وقال إن الجيش يرفض القول بأن "حزب الله" يقف خلف العملية إياها وإن كان ثمة افتراض بأن عملية بهذا المستوى ما كان يمكن تنفيذها دون توجيه من التنظيم. يواصل نصر الله إثارة الخواطر، ليس فقط بالتصريحات عن ضعف إسرائيل بسبب أزمتها الداخلية، بل أيضاً في اللقاءات التي أجراها مع زياد نخالة، رئيس تنظيم الجهاد الإسلامي.

أمس، في صحيفة "الأخبار" التي تعتبر "بوق" التنظيم الإرهابي، كتب: "فلسطين – تسخين قبل المعركة." تبحث إسرائيل عن الرد، لكن دون تصعيد. والفهم أن نصر الله الذي يطلق الإشارات ويستفز، يريد تغيير قواعد اللعب في الحدود الشمالية، لكن ثمة خلاف في رأي داخل قيادة الجيش فيما إذا كانت وجهته نحو التصعيد.

إن الواقع يستوجب من الجيش الإسرائيلي استعداداً لانتقال سريع من الحياة العادية إلى الطوارئ، إذ لا توجد قواعد لحدث يقع دون قدرة على السيطرة عليه. غداً يبدأ رمضان. ويكمن التخوف في تراص الساحات ضد إسرائيل. أمس، ستة سجناء أمنيين من سجون نفحة، وكتسيعوت [النقب]، ورامون، وجلبوع، أعلنوا عن البدء بالإضراب عن الطعام. وحسب مصلحة السجون، فإن السجناء الذين أعلنوا إضرابهم عن الطعام سيعالجون انضباطياً وفقاً للأوامر. السجناء الأمنيون يحظون بمكانة في المجتمع الفلسطيني، وبصفتهم هذه يؤثرون على منظمات الإرهاب، وبخاصة في غزة

* * *

## هآرتس : لتسلحها النووي.. ماذا لو قرر الغرب بأن إسرائيل دولة تشكل خطراً إقليمياً؟

بقلم تسفي برئيل

نتنياهو متهم خطير، ليس بسبب التحريض الذي يخرج من كمائن بيته، ولا بسبب سحقه لجهاز القضاء وتشجيع جنوده/رسله على التهجم على القضاة، والدفع قدماً بقانون يلغي مخالفاته وأعماله التآمرية التي هدفها أن تقرر من سيكون

قضاته. يخلق نتنياهو علاقة وطيدة بين أمن إسرائيل ومحاكمته وأفعاله.

الدليل الأول هو عدد رجال الاحتياط، وبينهم طيارون قتاليون ممن أعلنوا توقفهم عن المثول للتدريبات. هذه ظاهرة غير مسبوقة، بسبب حجمها ولأن الجيش يتلوى لأول مرة بين غايته كدرع شرعي وحيد للدولة وبين تعريف الدفاع الذي يؤتمن عليه. هل هو ضد العدو الخارجي أم أن عليه أن يحبط التحطم الداخلي الذي يجعل إسرائيل دكتاتورية، والتي ستحول الجيش كله في أفضل الأحوال إلى ميليشيا.

هذا السيناريو الصادم يحظى اليوم ببطانة مهدئة تعتقد أنه في لحظة الحقيقة، إذا ما نشبت حرب أو تطلبت قوة عسكرية لتنفيذ حملة طويلة، سيندفع الممتنعون عن الخدمة للانضمام إليها. لكن خطراً حقيقياً آخر يكمن هنا. فهل يمكن لحكومة شخصيات عصابة كحكومة يترأسها المتهم، أن تقنع بأن حرباً أو حملة ضرورية لأمن الدولة وليست محاولة لوضع حد للاحتجاج وبث حياة جديدة في "القاسم المشترك" الوطني المجند، كي يكون بوسع المتهم البقاء على رأسها. بمعنى آخر، إن انعدام الثقة بنتنياهو وبحكومته وصل إلى درك أسفل عميق لدرجة أن حتى لو كان هناك مبرر لحرب ما، فسيصعب عليه إقناع الجمهور والمقاتلين بأن الحديث يدور بالفعل عن حدث حقيقي وليس عن تلاعب ما.

الدليل الثاني يتعلق بالتهديد الإيراني. الفكرة السائدة هي أن إسرائيل من حقها وبوسعها أن تدافع عن نفسها في وجه خطر وجودي، حتى لو لم ينضم حلفاؤها إليها. أما نتنياهو، الذي نجح في تجنيد معظم دول العالم ضد إيران، وأقنع الرئيس الأمريكي حينذاك ترامب بالانسحاب من الاتفاق النووي، فقد أضر جوهرياً بمساعي وقف البرنامج النووي الإيراني. أما الآن فقد نشأ وضع جديد يصعب فيه على إسرائيل تأليب الدول ضد إيران – وليس بسبب غياب الأدلة على تقدمها نحو السلاح النووي، بل لأن إسرائيل أصبحت دولة منبوذة، غير مصداقة، فقدت الشرعية لعرض التهديد الإيراني كتهديد موجه ضد الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، الشريك الأكبر للعالم العربي المتنور.

والأخطر من ذلك، ماذا سيحصل إذا ما قررت دول الغرب بأن إسرائيل نفسها في وضعها الحالي تعدّ خطراً إقليمياً لكونها قوة عظمى نووية (حسب مصادر أجنبية وما شابه)، يتحكم بزرها الأحمر زعيم غير مرتقب. الطلب الدولي الذي سيخرج في حينه لإخضاع صناعة النووي الإسرائيلية للرقابة الدولية، سيجعل إسرائيل دولة محدودة وردعها الغامض شفاف لعيون الجميع.

تتقزم أمام هذين التهديدين هزة أرضية اقتصادية مرتقبة هنا، خصوصاً بعد تعيين مجرم سابق في منصب وزير الداخلية، وأن المكانة الدولية التي تظهر كالزجاج المحطم باتت ضجيج خلفية في أقصى الأحوال. لم يعد نتنياهو كلي القدرة ليعيد الواقع إلى الوراء ويعيد كلاب الصيد الجائعة إلى مرابضها بحركة إصبع. هو السبب والمسبب للجريمة الدستورية التي وصلت إلى مرحلة رقم أربعة النهائية، وأساساً هو محطم "السور الواقي" الوحيد الذي لدى مواطني إسرائيل. ليس المطلوب إعلاناً عن انعدام أهلية، بل المطلوب اعتقال حتى نهاية الإجراءات.

* * *

## هآرتس: في حملة تضليل.. "لندمرها بمن فيها" على "#غزة- تندم".. وبن غفير: يجب تحويلها إلى "كراج"

بقلم هاجر شيزاف وينيف كوفوفيتش

قام المتحدث بلسان الجيش الإسرائيلي بعملية تضليل ضد مواطني إسرائيل أثناء عملية "حارس الأسوار" في أيار 2021. كان هدف العملية زيادة الوعي حول هجمات إسرائيل في قطاع غزة و"الثمن" الذي يجبيه الجيش من الفلسطينيين. نشر الجنود منشورات في حسابات وهمية في الشبكات الاجتماعية بهدف التغطية على حقيقة أن المتحدث بلسان الجيش يقود الحملة. اعترف الناطق العسكري أمس بأنه استخدم حسابات وهمية لنشر المعلومات وقال إن الأمر كان متعلقاً بـ "خطأ".
في معظم الحسابات الوهمية في "تويتر" و"فيسبوك" و"إنستغرام" و"تك توك"، نشر الجنود في قسم الناطق العسكري صوراً وأفلام فيديو عن الهجمات تحت عنوان "غزة تندم"، وكانت ترافقها كتابات مثل "لماذا تنشرون فقط الهجمات في البلاد ولا تنشرون هجماتنا في غزة؟ علينا أن نري الجميع مدى قوتنا!" و"شاركوا من أجل أن يعرفوا بأننا نرد بشكل كبير".

معلومات وصلت للصحيفة كشفت أن خطة إدارة "حملة حرب نفسية" على المجتمع الإسرائيلي انطلقت بعد بضعة أيام على بدء العملية عندما شعر قسم الناطق العسكري بأن الجمهور في إسرائيل يتأثر أكثر من إصابة صواريخ حماس، ولا يتأثر بما فيه الكفاية من هجمات الجيش في غزة. استخدام الحسابات الوهمية

هدف إلى منع إمكانية نسب عملية التأثير للجيش الإسرائيلي نفسه – لذلك ستظهر الحملة كأنها أصيلة ونابعة من الجمهور.

في إطار العملية خطط قسم الناطق العسكري لتنفيذ العملية بواسطة حسابات وهمية باسم "بوتات" وبمساعدة حسابين في أنستغرام لهما شعبية كبيرة، حساب "بيزم" و"جنود يغردون"، لهما مئات آلاف المتابعين. اعتبر التعاون معهم سرياً. في الحقيقة، في اليوم الأول لعملية التضليل نشر حساب "جنود يغردون" صورة يظهر فيها هدم مبنى في مركز مدينة غزة، تحت عنوان "غزة تندم". هذا المنشور حصل على مئات الإعجابات والردود، منها "ليموتوا" و"يجب محوهم تماماً" و"لندمر غزة بمن فيها". أيضاً نشر في "بيزم" هذا الوسم بمرافقة صور للهجمات في غزة. من غير الواضح إذا كان الجيش قد دفع للجنود المغردين أو لـ "بيزم" مقابل النشر. ولكن مصدراً مطلعاً على نشاطات الناطق العسكري في تلك الفترة قال إن التعاون معهم لم يقتصر على هذه الحملة. في قسم الناطق العسكري خططوا للقيام بالحملة أيضاً بواسطة من يؤثرون في الشبكة.

بدأت عملية "حارس الأسوار" في 10 أيار 2021 عندما أطلقت حماس الصواريخ نحو القدس أثناء مسيرة الأعلام التي جرت في ذاك اليوم المتوتر في العاصمة. بعد ذلك، تم إطلاق عدة صواريخ على "غوش دان". الجيش الإسرائيلي رد بهجوم كثيف على أهداف في غزة، بما في ذلك هدم مبان متعددة الطوابق. في الـ 11 يوماً من القتال تم إطلاق 4 آلاف صاروخ تقريباً من غزة، وقتل عشرة من الإسرائيليين وثلاثة أجانب. حسب بيانات الأمم المتحدة، فإن 261 غزياً قتلوا، من بينهم 130 من المدنيين، 67 طفلاً و41 امرأة. نشر الجيش الإسرائيلي عن قتل نحو 220 من أعضاء حماس والجهاد الإسلامي. بعد البدء في العملية قرر قسم الناطق العسكري تنفيذ حملة الحرب النفسية ضد المواطنين في إسرائيل. في 12 أيار تم فتح حساب في تويتر باسم موشيه فاكنن مع صورة لأعلام إسرائيل. غرد الجندي الذي أشعل الحساب الوهمي 27 مرة طوال ثلاث ساعات، وكل تغريدة شملت صورة هجوم في غزة مع هاشتاغ "غزة تندم". من أجل زيادة المشاهدة والتعاطف مع التغريدات، أرفق الجندي مع كل تغريدة رداً على حسابات شخصيات معروفة في تويتر، التي لها آلاف المتابعين، ومعظمها معروفة كداعمة بارزة لنتنياهو. الجندي أرفق تغريدته برجال إعلام وسياسيين من اليمين.

على تغريدة لعضو الكنيست ايتمار بن غفير الذي دعا إلى "تحويل حي الفيلات لحماس مع سكانه إلى كراج"، رد الجندي بتغريدة ظهرت فيها صورة لهدم مبنى مع كلمات "ايتمار: شارك!، كل شعب إسرائيل يجب أن يرى هاشتاغ "غزة تندم". ورداً على تغريدة ليانون ميغل الذي استخف بوزير الدفاع في فترة العملية، بني غانتس،

رد الجندي بصورة لهجوم آخر مع تعليق "يانون، هاشتاغ "غزة تندم"، شارك! يجب على الجميع أن يعرفوا. وثمة تغريدة مشابهة نشرت رداً على تغريدة شارون غال. وتم فتح حساب آخر في الفيسبوك في 12 أيار باسم دانا لوك مع صورة لطفلة ملفوفة بعلم إسرائيل. خلال ثلاثة أيام، نشر الجندي الذي شغل الحساب الوهمي ثمانية أفلام فيديو لهجمات مرفقة بتعليقات بأسلوب "لن نصمت أكثر!، لسنا أغبياء وهاشتاغ "غزة تندم"! شاركوا!". لزيادة التعاطف، نشر الجندي الأفلام في مجموعات "نصوت لليكود فقط" و"مؤيدو الليكود" و"لن نصمت أكثر – يجب حماية بيبي"، وهي الحسابات التي فيها 100 ألف عضو. وثمة حسابات وهمية أخرى نشرت 13 منشوراً مشابهاً في الانستغرام والتك تك. لم تحصل المنشورات على أي ردود من الجمهور الإسرائيلي، باستثناء فيلم واحد في "التك توك"، الذي كانت عليه عشرات الردود والإعجابات. لم يكن على المنشورات الأخرى أي رد أو إعجاب أو مشاركة تقريباً. في إطار عملية التضليل، حاولت الحسابات الوهمية للناطق العسكري الدفع قدماً بهاشتاغ "غزة تندم" حتى يستخدمه الجمهور في إسرائيل عبر الشبكة، لكن هذا لم ينجح. في "الفيسبوك" فقط تم توثيق ستة منشورات أصلية لمستخدمين حقيقيين تبنوا الهاشتاغ. أما الشبكات الاجتماعية الأخرى لم يكن فيها أي توثيق لاستخدام أصلي لهذا الهاشتاغ.

مع ذلك، علمت "هآرتس" بأن قسم الحملات في قسم الناطق العسكري حصل بعد العملية على جائزة داخلية عن عملية التضليل تحت فئة "العملية التنفيذية الممتازة" في إطار عملية "حارس الأسوار". كانت على الجائزة صورة المقدم مراف ستولر – غرنوت، رئيس قسم الإعلام والنشر في قسم الناطق العسكري. قسم الحملات يعمل مثل وزارة الإعلام ويقوم بحملات داخل الجيش وخارجه من أجل زيادة الوعي للوحدات ولقضايا مختلفة في الجيش. وقف على رأس هذا القسم في حينه يوفال هوروفيتس، رجل إعلام قام بدوره كمواطن مدني يعمل لدى الجيش الإسرائيلي وهو الآن يعمل في قناة "كيشت". جاء الرد من الجيش: "نشر خلال عملية حارس الأسوار مواد تصف ما يحدث في القطاع. هذه المواد مقاطع إعلامية أصلية من داخل القطاع، وجدت في الشبكات العلنية. وقد تم التوجه إلى جهات مؤثرة لنشر مقاطع نفذت بصورة رسمية من قبل الجيش الإسرائيلي. إزاء حقيقة أن الأمر يتعلق بمواد وثقت فلسطينيين في القطاع، فقد نشرت المواد بدون صلة بالجيش الإسرائيلي. فيما يتعلق بالادعاء حول فتح حسابات وهمية في الشبكات الاجتماعية، فتح عدد محدود من الحسابات لزيادة الكشف، بعد ذلك وجد أن استخدام هذه الحسابات خطأ وكان محدوداً بـ 24 ساعة. يجب التأكيد بأنه لم يتم استخدام هذه الوسيلة في السنتين الأخيرتين. ونؤكد بأن الناطق العسكري ملزم بالتأكد من ذلك وأن يحرص على إصدار تقارير موثوقة ودقيقة بقدر الإمكان بهدف نقل جميع المعلومات للجمهور بشكل رسمي.

يوفال هوروفيتس قال: "عملت في مواضيع حساسة كثيرة، وأفضل عدم التطرق إلى ذلك". في "بيزم" رفضوا الرد.

**الحرب النفسية**

يعمل الجيش الإسرائيلي منذ سنوات في عمليات وعي وتأثير أمام أعداء إسرائيل في محاولة لكسر روايتهم، والتأثير على السكان (في غزة ولبنان وإيران وغيرها) وتحقيق إنجازات عملياتية. في 2005 أقيم مركز عمليات الوعي تابع لقسم العمليات في الجيش. بعد سنة تم نقله إلى شعبة الاستخبارات العسكرية. في إطار هذه العمليات ضد "الطرف الأحمر"، تجمع الاستخبارات معلومات تشمل، ضمن أمور أخرى، مواقف الجمهور في الكيان الذي تحارب إسرائيل ضده بخصوص القيادة والحرب، وتحاول أيضاً التأثير على الخطاب العام هناك لخلق عدم يقين، والمس بمصداقية رسائل قيادة العدو واستخدام ضغط الجمهور عليها. معظم عملية التأثير تحدث بشكل سري، ويتم في إطارها نشر رسائل معينة تهدف إلى خدمة إسرائيل بطريقة معينة.

أثناء عملية "حارس الأسوار" جرت في الشبكات الاجتماعية العربية حملة موجهة لسكان غزة. وغرد الناطق العسكري والمتحدث بلسان رئيس الحكومة باللغة العربية برسائل مشابهة مع هاشتاغ "حماس تقتل أبناء شعبها" و"الذنب ذنب حماس".

الاستخبارات العسكرية لها قدرة تمكنها من التأثير بأبعاد مختلفة على السكان المدنيين، لكن حسب القانون يحظر على الجيش استخدام هذه القدرة أمام "الطرف الأزرق" (إسرائيل)؛ أي استخدام عملية تأثير وحرب نفسية سرية تجاه المواطنين الإسرائيليين. "هذه القدرة بنيت لمعرفة المزاج في أوساط الدول العربية والتأثير من الخارج، بدون توقيع الجيش الإسرائيلي، على الوضع الداخلي للمواطنين الذين تشن إسرائيل الحرب ضدهم"، قال مصدر أمني رفيع للصحيفة. "لا يوجد استخدام لعملية حرب نفسية تجاه المواطنين الإسرائيليين، هذا محظور حسب القانون، وحتى أثناء كورونا لم يسمحوا للجيش باستخدام جزء من قدرته للعثور على مصابين. هذا أمر حساس جداً".

في فترة رئيس الأركان التارك، أفيف كوخافي، أعطيت للحرب النفسية أهمية كبيرة، لا سيما أمام الساحة الفلسطينية، وتغير اسم المركز وأصبح "قسم التأثير" رغم محاولة نقل عملية الحرب النفسية إلى مسؤولية الناطق العسكري، المسؤول عن العلاقة مع الجمهور الإسرائيلي، تقرر إبقاؤها تحت مسؤولية شعبة الاستخبارات العسكرية. "هذه المحاولة وصلت من الأعلى، لكنها فشلت، على الأقل بصورة رسمية وثابتة"، قال المصدر الرفيع. كان موقف المعارضين أنه يمكن تنفيذ ذلك فقط مع جسم مؤيد للجيش، ومن الواضح للجميع أن الرسالة من الجيش. وقد تم التوضيح لمن أرادوا تغيير القانون القائم بأنه أمر غير مقبول.

نفس هذا المصدر لم يكن يعرف عن عملية هاشتاغ "غزة تندم" وتفاجأ عندما عرف أن هذه العملية انطلقت وبحق تحت مسؤولية الناطق العسكري في حينه، هيدي زلبرمان، الذي بدأ طريقه العسكري في سلاح المدرعات، وبعد ذلك ضابطاً لقسم العمليات في قيادة المنطقة الشمالية ورئيساً لقسم التخطيط في قسم العمليات، وقد كان شخصاً رئيسياً في بناء الخطة متعددة السنوات "تنوفا" لرئيس الأركان في حينه كوخافي. كوخافي هو الذي عين زلبرمان في وظيفة الناطق العسكري، وبعد ذلك بات ملحقاً عسكرياً في الولايات المتحدة، وهي وظيفة يخدم فيها حتى الآن. في اليوم الرابع لعملية حارس الأسوار، انطلق الجيش لتنفيذ "الضربة الخاطفة" التي استهدفت المس بشبكة أنفاق حماس بواسطة نحو 150 طائرة قتالية ومئات القذائف. قام الناطق العسكري بتضليل وسائل الإعلام الأجنبية عندما أصدر تقريراً عن بداية الدخول البري للقوات بهدف جعل كبار قادة حماس ومقاتليها ينزلون إلى الأنفاق بسرعة، حيث سيموتون. العملية لم تنجح. في محاولة لترميم ثقة وسائل الإعلام الأجنبية به، كتب زلبرمان لرئيس نقابة الصحافة الأجنبية: "أريد الاعتذار عن الخطأ. الناطق العسكري لا يعمل بالحرب النفسية، ودوره نقل الحقيقة للجمهور".

ما لم يقله الناطق العسكري أن جنوده قاموا في تلك الفترة بعملية تضليل غير مسبوقة للجمهور الإسرائيلي. "إذا كان هاشتاغ "غزة تندم" قد خرج إلى حيز التنفيذ من الناطق العسكري، فهذا لا يقل عن فضيحة"، قال المصدر المطلع على المواد الموجودة في "هآرتس". "يُحظر حدوث أمر كهذا".

رغم تعهد زلبرمان بأن الجيش لا يعمل بالحرب النفسية، فثمة تقرير نشر في "هآرتس" بعد ثلاثة أشهر، جاء فيه بأن الجيش قد شغل جلعاد كوهين، مشغل قناة التلغرام "أبو علي إكسبرس"، كمستشار لشؤون "الحرب النفسية" في الشبكات الاجتماعية. قناة "أبو علي اكسبرس" لها 100 ألف متابع، وهو أصبح أحد المؤثرين في الشبكة الإسرائيلية في مواضيع الأمن والعالم العربي. ينشر أخباراً حصرية وأفلاماً وصوراً يظهر فيها شعاره، وكثير من المراسلين يأخذون منه المواد ويقتبسون منه. أكثر من مرة وجه الناطق العسكري مراسلين طلبوا معلومات عن غزة إلى الأخبار التي تنشر في "أبو علي إكسبرس"، لكنه أوضح لهم بأن الخبر "لم يتم نقله من الناطق العسكري".

كوهين تم تعيينه في المنصب من قبل قائد المنطقة الجنوبية في حينه، ورئيس الأركان الحالي، هرتسي هليفي. في قناة "أبو علي اكسبرس" لم يظهر أي كشف يقول بأنه مستشار بأجر لدى الجيش الإسرائيلي، والجيش أيضاً لم ينشر بدوره عن أي تعاون مع كوهين. تحت غطاء كونها مجهولة، قامت قناة "أبو علي إكسبرس" مرات كثيرة بتشويه سمعة مراسلين بارزين انتقدوا سياسة الجيش الإسرائيلي إزاء حماس، وأيضاً وزير الدفاع في

حينه، افيغدور ليبرمان. بعد أن فهموا المشكلة في تشغيله تجاه المواطنين الإسرائيليين، أعلن الجيش عن إنهاء التشغيل.

* * *

## هآرتس: الولايات المتحدة: تعديل قانون "فك الارتباط" استفزاز إسرائيلي وضرب للتهدئة ونبذ للعهد

بقلم بن سموليس

استُدعي سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة مايك هرتسوغ، لمحادثة استيضاح مع نائبة وزير الخارجية الأمريكي، فندي شيرمان، عقب المصادقة على تعديل قانون فك الارتباط أمس في الكنيست. "نائبة الوزير طرحت تخوفات الإدارة الأمريكية عقب التشريع الذي أجازته الكنيست، والذي يلغي جوانب مهمة في قانون الانفصال من العام 2005، بما في ذلك منع إقامة المستوطنات في شمال الضفة الغربية"، أعلن نائب المتحدث بلسان وزارة الخارجية الأمريكية، فنديت بتال.

تطرقت وزارة الخارجية الأمريكية أمس إلى المصادقة على تعديل القانون، الذي سيسمح للإسرائيليين بالمكوث في المناطق في شمال الضفة الغربية، التي تم إخلاؤها عام 2005، وطالبوا إسرائيل بعدم تطبيقه. قال بتال إن المصادقة على القانون هي "استفزاز بشكل خاص" على خلفية التصعيد الأمني، "وهو يمس بالجهود المبذولة للتوصل إلى تهدئة قبل شهر رمضان وعيد الفصح. على إسرائيل الامتناع عن تمكين المستوطنين من العودة إلى المناطق التي تم إخلاؤها طبقاً لتعهد حكومة شارون والحكومة الحالية للولايات المتحدة". الاتحاد الأوروبي طالب إسرائيل أمس أيضاً بـ"إلغاء القانون واتخاذ خطوات تساهم في كبح التصعيد".

تمت المصادقة على القانون أمس بالقراءتين الثانية والثالثة بتأييد 31 عضو كنيست مقابل 18 عارضوه. وهو يهدف إلى تمكين المستوطنين من المكوث في بؤرة "حومش" الاستيطانية. يدور الحديث عن تعديل قانون الانفصال الذي يشمل الآن بنداً يسمح للإسرائيليين بأن يكونوا أصحاب حقوق على الأرض في هذه المنطقة، الأمر الذي سيمكن المستوطنين من محاولة شراء أراض فلسطينية خاصة في "المناطق" التي تم إخلاؤها، وبدلاً من ذلك سيمكن الدولة من تخصيص أراض لهم في المنطقة في المستقبل.

صيغة القانون تسمح أيضاً بالبدء في عملية التي سيتمكن المستوطنون في نهايتها من إعادة توطين المستوطنات التي تم إخلاؤها. أراضي "حومش" الاستيطانية تعود لملكية فلسطينية خاصة، وهكذا لا يسمح القانون بالبناء فيها. القانون لا يشمل أي تطرق للمستوطنات التي تم إخلاؤها في قطاع غزة.

باتل الذي تطرق للموضوع في الإحاطة لمراسلين في واشنطن، أوضح بأن المصادقة على القانون "تتناقض بشكل واضح مع تعهدات الحكومة الإسرائيلية للولايات المتحدة، منها تعهد من الفترة الأخيرة بإزالة التوتر مع الفلسطينيين"، وأضاف: "من المقلق أن تشريعاً مهماً جداً أجيز بأغلبية 31 صوتاً من بين الـ120".

حسب أقواله، جاءت المصادقة على القانون "بعد يومين فقط على مصادقة إسرائيل بأنها تلتزم بتجميد البناء في المناطق". حسب الاتفاق مع السلطة الفلسطينية الذي صادق عليه الممثلون الإسرائيليون في اللقاء الأمني في شرم الشيخ، لن تناقش إسرائيل أي بناء جديد في المستوطنات لمدة أربعة أشهر، ولن تصادق على شرعنة أي بؤرة استيطانية جديدة لمدة ستة أشهر".

* * *

## هآرتس: بهدف السيطرة على القضاء بـ"طغيان الأغلبية".. للإسرائيليين: احذروا اقتراح روتمان

الاقتراح الجديد الذي طرحه رئيس لجنة الدستور حول القانون والقضاء، سمحا روتمان، ليس ترقيقاً للانقلاب النظامي بل مرحلة أولى في خطة لتحويل إسرائيل إلى دولة تدار تحت طغيان الأغلبية. وهو اقتراح يسمح بالسيطرة السياسية على المحكمة العليا وعلى المحاكم بشكل عام.

حسب الاقتراح، يعين الائتلاف في كل ولاية كنيست بأغلبية ائتلافية تلقائية تعيينين للمحكمة العليا، ويكون التعيين الثالث سياسياً، لأنه يُطلب موافقة من ممثل واحد من المعارضة. وفي التعيين الرابع حاجة لموافقة واحد من ممثلي القضاة. غير أنه حسب طول العمر المقترح للكنيست في العقود الأخيرة، فإن تعييناً كهذا على أي حال سيكون نادراً. إضافة إلى ذلك، فإن جعل اللجنة محكومة بأغلبية سياسية سيسمح بتعيين رئيس للمحكمة العليا عن الائتلاف.

المعنى هو تحويل المحكمة العليا التي تعالج آلاف الملفات المهنية وغير الدستورية في كل سنة، إلى جسم سياسي تماماً. في إسرائيل حيث لا يكاد توجد توازنات وكوابح أخرى كدستور ثابت ومجلسي نواب أو تبعة للمحاكم الدولية، فإن استقلال المحكمة كجسم مهني ومستقل هو أمر حرج. وهكذا تضيع إمكانية الحفاظ على طابع إسرائيل كدولة ديمقراطية ليبرالية: دولة تحافظ على الفصل بين السلطات، سلطة القانون والحماية بالحد الأدنى لحقوق الإنسان. القضاة الذي سيعينون سيشكلون "حصان طروادة"، وطريقة الأغلبية في المحكمة بحيث لا يتعذر شطب التعديلات التي تأتي علينا بالسوء: فقرة التغلب، وإلغاء علة المعقولية، وتحطيم مكانة المستشار القانوني وغيرها. فضلاً عن ذلك، فإن تعيينات للهيئات الدنيا ستصبح سياسية أيضاً؛ سيكون مطلوباً لتعيين قاض أغلبية بـ7 من لجنة الـ11 عضواً، منهم 6 من الائتلاف. والمطلوب

أصبع واحدة فقط لمندوب المعارضة (وهكذا تتاح المتاجرة بالتعيينات) أو لواحد من القضاة، بينهم رئيس المحكمة العليا الذي هو نفسه سيكون تعييناً من الائتلاف. كل هيئات المحاكم في إسرائيل ستمتلئ بالمتفرغين السياسيين الذين سيعينون على أساس حزبي. وعليه، فلا مكان للحوار. إذ إن إحدى صخور الخلاف الأساسية كانت لجنة انتخاب القضاة. إذا ما أجيز القانون بالقراءتين الثانية والثالثة، فستكون المحكمة ملزمة بشطبه كتعديل ليس دستورياً، بسبب المس الخطير لاستقلالية جهاز القضاء. ومع جملة من قوانين الفساد الشخصية (قانون درعي الثاني، وقانون الهدايا الرؤوف، وقانون الأهلية) المخطط إجازتها في الدورة الحالية، نستنتج منه وجوب إنهاء فصل الحلول الوسط ومواصلة تعظيم الاحتجاج.

* * *

## مباط عال: العلاقات الأميركية - الإسرائيلية: اهتزاز "القاعدة الصلبة"

بقلم الداد شبيط وتشيك فرايلخ

بعد قطيعة شهرين بادر الرئيس الأمريكي جو بايدن إلى إجراء مكالمة هاتفية مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو. تبين من بيان البيت الأبيض حول المكالمة أن الرئيس الأمريكي يعزو مصدر قلق الإدارة الأمريكية لقضيتين أساسيتين في الوقت الحالي:

. الساحة الفلسطينية:

شبيهاً ببيانات سابقة، عاد الرئيس الأمريكي إلى طلبه من إسرائيل والسلطة الفلسطينية بالتعاون من أجل زيادة التنسيق الأمني وتجنب القيام بخطوات يمكن أن تخرب إمكانية الدفع قدماً بحل الدولتين. الرئيس بارك اللقاء الذي عقد في شرم الشيخ بين شخصيات رفيعة، سياسية وأمنية، إسرائيلية وفلسطينية ومصرية وأردنية وأمريكية، الذي استهدف -حسب الإدارة- تقليص التوتر بين الطرفين. تضاف أقوال الرئيس إلى تصريحات كثيرة لشخصيات أمريكية رفيعة في الأشهر الأخيرة، التي عكست تخوفات الإدارة من التطورات في الساحة الفلسطينية وإمكانية التدهور على الأرض. هذا الواقع سيجبر الإدارة الأمريكية على استثمار موارد دبلوماسية في الوقت الذي يجب فيه -حسب رأيه- تكريسها لساحات أخرى، مثل المنافسة مع الصين والحرب في أوكرانيا. تستخدم الإدارة الأمريكية ضغطاً شديداً على إسرائيل والفلسطينيين لإدراكها بأن الفترة القريبة القادمة قد تؤدي إلى تصعيد، خصوصاً مع بداية شهر رمضان، وطلب منهم، كما تم التعبير في البيان الذي نشر في نهاية اللقاء في شرم الشيخ، اتخاذ خطوات ملموسة مانعة:

. **التشريع القضائي:**

أشار الرئيس الأمريكي إلى أن "قيم الديمقراطية وقفت دائماً في أساس العلاقة بين الدولتين. وهكذا يجب أن تكون في المستقبل أيضاً"، قال. "يجب تنفيذ تغيير جوهري في جهاز القضاء استناداً إلى دعم الجمهور الواسع قدر الإمكان". عرض الرئيس دعمه للجهود المبذولة لبلورة تسوية ترتكز على المبادئ الأساسية المتبعة في المجتمعات الديمقراطية، التي تقتضي إجراء تغييرات جوهرية مع الحفاظ على أساس واسع جداً لتأييد الجمهور. ويجدر التأكيد على أن هذه هي التصريحات الأهم حتى الآن للرئيس الأمريكي، التي تعكس قلقاً حقيقياً من أن خطوات التشريع التي تقودها الحكومة ربما تمس بالقيم التي شكلت الأساس الرائد في العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل. إضافة إلى ذلك، تجنب الرؤساء الأمريكيون التدخل في شؤون إسرائيل الداخلية. بناء على ذلك، يبدو أن قرار الرئيس الأمريكي مناقشة القضية في المكالمة الهاتفية مع نتنياهو يدل على قوة استثنائية للتخوفات داخل القيادة العليا في أمريكا من تداعيات التشريع.

مكالمة الرئيس الأمريكي مع الرئيس نتنياهو لا تترك مجالاً للشك بأنه على الرغم من أساس متين تتحلى به العلاقة بين الدولتين وصداقة عميقة للرئيس بايدن بإسرائيل، فإن الإدارة الأمريكية لا تخفي الامتعاض والقلق من الخطوات التي تقوم بها الحكومة. وثمة تعبير بارز على ذلك، وهو تلعثم (أيضاً أثناء المحادثة الأخيرة) الرئيس الأمريكي في دعوة رئيس الحكومة نتنياهو إلى البيت الأبيض. وثمة تطورات مقلقة أخرى في الساحة الأمريكية تشير إلى خطر حقيقي سيهز القاعدة الصلبة التي أقيمت عليها شبكة العلاقات بين الدولتين، والتي مكنتهما من الحفاظ عليها حتى رغم الخلافات:

استطلاع جديد أجراه معهد "غالوب" أظهر للمرة الأولى أن أكثر من 49 % من المستطلعين المحسوبين على الحزب الديمقراطي يتماهون مع الفلسطينيين أكثر مما يتماهون مع إسرائيل (38 %). وأشارت النتائج إلى نحو 11 في المئة ارتفاعاً في تأييد الفلسطينيين في السنة الأخيرة فقط. زيادة التأييد للفلسطينيين واضحة أيضاً في أوساط الناخبين الذين يعتبرون أنفسهم مستقلين، وأيضاً في أوساط الذين ما زال معظمهم يعبرون عن دعم إسرائيل. في المقابل، لا يوجد أي تغيير في مستوى دعم إسرائيل المرتفع في أوساط الناخبين الجمهوريين. في حساب إجمالي، ما زالت إسرائيل الرائدة، لكن الفجوة تقلصت. هذه المعطيات تضاف إلى المعطيات التي أظهرتها استطلاعات سابقة، التي عبرت عن توجه برز في السنوات الأخيرة: حتى لو كان معظم الديمقراطيون ما زالوا يتمسكون بموقف إيجابي تجاه إسرائيل، فإن التأييد تآكل، والأهم هو ابتعاد في

أوساط الشباب المحسوبين على الحزب الديمقراطي عن إسرائيل. يشار إلى أن معظم يهود أمريكا يصوتون للحزب الديمقراطي، وبالتحديد الجناح الليبرالي، إذا لم يكن للجناح التقدمي.

السيناتور الديمقراطي المؤثر، كريس ميرفي، الذي يشغل منصب رئيس اللجنة الفرعية لشؤون الشرق الأوسط والمعروف بمواقفه المؤيدة لإسرائيل، صرح بشدة ضد سياسة إسرائيل، وقال إن الإدارة الأمريكية يجب أن تزيد الضغط على حكومة إسرائيل. وحسب قوله "سواء تعلق الأمر بوضع شروط لمساعدة إسرائيل أو شروط لزيارة إلى الولايات المتحدة، فعلى الإدارة الأمريكية إرسال رسالة واضحة بأن أي تهديد إسرائيلي إزاء حل الدولتين سيضر بالعلاقات بين الدولتين على المدى البعيد". وهاجم ميرفي أيضاً خطوات الحكومة في الموضوع القضائي، قائلاً: "هذا يقوض الأسس التي تربط بين الإسرائيليين". ومن الجدير التأكيد على أن توجهات مناوئة لإسرائيل برزت الآن في أوساط مشرعين محسوبين على الجناح التقدمي الذي يكثر من تحدي المؤسسة الديمقراطية من اليسار. ولكن يبدو مؤخراً أن المقاربة القائلة بوجوب اشتراط المساعدات الأمنية المعطاة لإسرائيل بسياستها في القضية الفلسطينية تتعزز أيضاً في صفوف المشرعين الديمقراطيين من التيار الرئيسي.

تشير معظم الشهادات إلى أن الإدارة الأمريكية حتى لو حرصت على التعاطف مع إسرائيل والالتزام بأمنها، فإن التوتر بين الدولتين أصبح يؤثر على العلاقات بينهما. على المدى القريب، تبدو القضية الفلسطينية هي بؤرة التهديد الرئيسية. خطوات إسرائيلية تنحرف عن الوعود التي تم الاتفاق عليها في اللقاءات التي أجريت مؤخراً في عمان وشرم الشيخ، خطوات أخرى أحادية الجانب، وضمن ذلك التشريع المتوقع الذي سيلغي الانفصال في شمال "السامرة" (الذي كان في الأصل نتيجة وعود أعطيت للأمريكيين)، قد تزيد امتعاض الإدارة الأمريكية. في المقابل، يجب التعامل بجدية مع الإشارات التي تطلقها الإدارة الأمريكية، وهي أن تشريعاً من أجل تغيير وجه جهاز القضاء بدون إجماع واسع، فربما يغير، حسب رأيها، الطابع الديمقراطي لإسرائيل، ونتيجة لذلك سيقوض قدرتها على إظهار أهميتها بالنسبة للولايات المتحدة على اعتبار أنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط وحليفتها الاستراتيجية.

الأمن القومي لإسرائيل تأسس على مر السنين، ضمن أمور أخرى، على شبكة العلاقات الخاصة التي تم الحفاظ عليها بينها وبين أمريكا، وقد ساعد على ذلك تفهم واشنطن بأن الدولتين تتشاركان قيماً مشتركة مثل الحرية والديمقراطية وحماية حقوق المواطن، وأنه حتى لو نشأت خلافات فكل دولة منهما تتفهم وتحترم مصالح الأخرى. حرصت الإدارات الأمريكية، الديمقراطية والجمهورية، وأحيانا أمام انتقادات داخلية، على

التمسك فعلياً بالالتزام "بأمن ورفاه" إسرائيل. وقد استند التعاطف في المنظومة السياسية الأمريكية إلى الإدراك بأن الشعب الأمريكي ينظر بإيجابية للعلاقة والالتزام بأمن الدولة اليهودية.

على الحكومة الإسرائيلية أن تأخذ في الحسبان بأن التقدير الأمريكي (الإدارة والكونغرس) حول تضرر "القيم المشتركة" وأن إسرائيل تعمل خلافاً للمصالح الآنية لأمريكا، إنما يضر بالعلاقات الحميمة بين الدولتين، خاصة في هذه الفترة الحساسة حيث التحديات الأمنية، ولا سيما من إيران التي تواصل وبشكل حازم الدفع قدماً بمشروعها النووي، وتحتاج إلى تعزيز التنسيق بين الدولتين (الموضوع الإيراني ذُكر على هامش بيان البيت الأبيض بخصوص المكالمة بين بايدن ونتنياهو).

حتى ولو كان على إسرائيل الدفاع عما تعتبره مهماً لأمنها القومي، فيجب يجب إعطاء أهمية عليا في الفترة القريبة القادمة ومنح أولوية للحفاظ على العلاقات مع الولايات المتحدة، بالأساس القدرة على إبقاء علاقة جيدة مع زعماء الدولتين. يبدو أن الإدارة الأمريكية لن تتردد في الرد بتحفظ وبصورة انتقادية إذا قدرت أن إسرائيل تعمل بشكل مخالف للقيم الأساسية والمصالح المشتركة، وبالتأكيد إذا تنكرت لوعودها فيما يتعلق بالساحة الفلسطينية. ربما يجد الرد الأمريكي تعبيره في المدى بين إدانات علنية وحتى تآكل مستمر للدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة في المجال السياسي والاقتصادي والأمني.

سيكون لسلوك إسرائيل وخصائص العلاقة بين الدولتين أهمية كبيرة على المدى البعيد إزاء عمليات ديمغرافية واقتصادية واجتماعية تحدث في الولايات المتحدة، التي حتى لو لم يرتبط جزء منها مباشرة بإسرائيل، فإنها ستساهم في تآكل التزام أمريكا تجاه إسرائيل على المدى البعيد. وتجاهل إسرائيل لهذه الأخطار ربما يكون كارثياً على مصالح إسرائيل، حيث إمكانية كامنة للمس، عاجلاً أم آجلاً، بشبكة العلاقات الخاصة بين الدولتين.

* * *

## إسرائيل اليوم : حسم نتنياهو المصيري

بقلم البروفيسور ابراهام بن تسفي

ترجمة: مركز أطلس للدراسات الاسرائيلية

لحظة الحقيقة حانت. القفازات نزعت، وادارة بايدن تتقدم بسرعة الى مواجهة جبهوية مع اسرائيل، من شأنها أن تعيد العلاقات في نفق الزمن الى فترات درك أسفل مفعمة بالتوتر مثل "اعادة التقويم" في اواخر

1974 وحتى صيف 1975، مثل أزمة البناء في رمات شلومو التي اثقلت على زيارة نائب الرئيس بايدن الى البلاد في اذار 2010 .

بينما كانت هذه الازمات الحادة تتركز في مسألة محددة ما، ولم تنزلق الى كل ابعاد الحلف الامريكي – الاسرائيلي، هذه المرة يدور الحديث عن جملة كاملة من الاطر موضع الخلاف التي طافت دفعة واحدة الى السطح، وتضع في علامة استفهام ليس فقط وجود الصلة القيمية بين الحليفين بل وايضا مدى اهمية اسرائيل كذخر استراتيجي مركزي للولايات المتحدة في الساحة الشرق اوسطية .

بشكل محدد، فان التصريحات الشاذة في خطورتها لمسؤولين كبار في الادارة – سواء على الغاء قانون فك الارتباط (الذي يتعارض ظاهرا مع الموافقة الاسرائيلية في قمة شرخ الشيخ الاخيرة على تجميد اذون بناء جديدة في المستوطنات على مدى أربعة أشهر) ام تصريحات وزير المالية بتسلئيل سموتريتش بالنسبة للأحداث في حوارة وعدم امكانية دولة فلسطينية، وبالطبع عن الاصلاح الواسع في جهاز القضاء – تشمل ايضا الجانب السياسي والعلاقات العادية ايضا.

وبالتالي فإنها تنطوي على تهديد مباشر وفوري على الشراكة طويلة السنين بين واشنطن والقدس. كما أنها تقلل جدا الاحتمال في أن تعود ادارة بايدن الى المنطقة كوسيط بين اسرائيل والسعودية، مستعد لان يثيب ويدعم الرياض بتوريد السلاح المتطور كحافز لانضمامها الكامل والعلني لاتفاقات ابراهيم. وإذا لم يكن هذا بكافٍ فقد جاء مشروع قانون التبشير الذي رفعته كتلة يهودوت هتوراه (ورئيس الوزراء تحفظ عليها حاليا)، وبموجبه كل تشجيع على التحول الديني يشكل مخالفة جنائية – فزادت النقمة أكثر فأكثر.

اعتبارات داخلية أم ترميم العلاقات؟

في الوقت الذي يعارض فيه الجمهور الليبرالي (بما في ذلك الطائفة الاصلاحية والمحافظة بين يهود الولايات المتحدة) بشدة الاصلاح القضائي الذي يعرض للخطر بتقديره اساسات الديمقراطية والبنية التحتية الطبيعية للتحالف – فان الدفع قدما بقانون التبشير من شأنه أن يخرب جدا على مرسى دعم الطائفة الافنجيلية وجماهير الحزب الجمهوري الواسعة في اسرائيل. هذه الجماهير منحت الدولة شبكة امان صلبة في السنوات الاخيرة ناهيك عن مستويات اخرى في المجتمع الامريكي من شأنها أن تخرج ضد هذه المبادرة الجديدة.

في ضوء كل هذا يقف رئيس الوزراء نتنياهو امام لحظة حسم مصيرية: هل يواصل منح اولوية للاعتبارات الداخلية وللتطلع الى الحفاظ على الائتلاف القائم بكل ثمن على هدف ترميم العلاقات مع الولايات المتحدة – ام ينفذ انعطافة ويضع في رأس سلم اولوياته البعد السياسي الذي في صلبه العلاقات مع واشنطن، في ظل الاستعداد لدفع الثمن السياسي اللازم لذلك؟ الحسم في يديه.

* * *

## هآرتس: إقرار قانون فك الارتباط يؤكد بشكل نهائي أن إسرائيل هي مشروع استيطان له دولة

بقلم عميره هس

بدون أي صلة بتعديل قانون فك الارتباط، الذي تمت المصادقة عليه في ليلة الاثنين - الثلاثاء، فان مستوطنات كديم وغانيم وسانور وحومش لم يتم مسحها في أي يوم من قائمة المستوطنات لمجلس "يشع"، والتي تظهر على موقعه كـ "استيطان منتصر."

من اجل ازالة الشك فان قائمة "يشع" تشمل ايضا جميع المستوطنات في قطاع غزة، التي تم تفكيكها في العام 2005. حتى الآن تصعب رؤية اعضاء "يشع" في الكنيست - الاعضاء النشطين جدا في الصهيونية الدينية ومن يقلدونهم في الليكود - يفرضون على اسرائيل وعلى الجيش اعادة اسكان اليهود في القطاع المكتظ الذي هو بحاجة ماسة الى الاراضي والمياه. ولكن من السهل تخيل "أمانة" و"نحلاه" والمجلس الاقليمي شومرون أو أي جهة استيطانية تمول المكوث الممتد لإسرائيليين في المواقع الاربعة في شمال الضفة الغربية.

المكوث الممتد لإسرائيليين يحتاج كرفانات وخيام ومياه ومولدات للكهرباء وجنود يحرسون - ولا يترددون في الاعتقال أو اطلاق النار واصابة وقتل متظاهرين فلسطينيين - وقضاة عسكريون يرسلون المتظاهرين الفلسطينيين الى الاعتقال، مقاولون يصلحون الطرق، اعضاء كنيست يزورون ويرقصون ويفتحون مكاتب. كل ذلك كان متاح حتى قبل أن يتم اقرار التعديل. الآن كل ذلك متاح الآن بأضعاف عن ذي قبل.

يبدو أن تعديل القانون يدل على تصميم استثنائي لحركة المستوطنين التي نجحت في التغلب خلال السنين على قوانين واتفاقات سياسية والاستيطان في قلوب معظم الاسرائيليين. حدث احتفالي - هكذا اعتبرت وزيرة المستوطنات اوريت ستروك، التصويت في الليل في برنامج الصباح في راديو ب، حيث وجدت المذيعة صعوبة في وقف تدفق اقوالها وخطابها الانفعالي عن ارض اسرائيل وأحقية اقوال بتسلئيل سموتريتش. لكن فعليا تعديل القانون الاساس يذكر بأن الشرنقة ثارت على صانعها، وبدرجة كبيرة. اسرائيل لم تعد دولة تقوم ببناء المستوطنات، بل هي مشروع استيطان، مشروع كولونيالي، له كنيست ودولة.

أسس كثيرة في عملية الانقلاب النظامي تطورت وتحولت الى خصائص اسرائيلية في عملية اقامة المستوطنات: نجاعة، سرعة، تخطيط في الظلام، اكاذيب بدون خوف، خدع مالية مع الغمز، تشويه الحقائق، لي عنق القوانين القائمة لاستغلالها وخرق القانون الدولي، تسامح من قبل الشرطة والجيش والنيابة العامة والمحاكم

تجاه عنف المستوطنين، وايضا خرق قرارات المحكمة العليا المعدودة التي تتعلق بجزء صغير من الاراضي الفلسطينية التي تم سلبها. وعلى رأس القائمة: عدم الاكتراث بمواقف واحتياجات الاغلبية بواسطة ابعاد الفلسطينيين عن أي حساب. هذه هي العنصرية النقية التي تعودنا عليها تحت غطاء الاعتبارات الاحصائية العادلة.

على سبيل المثال، حومش، أمر عسكري من 1968 وضع اليد على اراضي زراعية لسكان قرية برقة وقرية سيلة الظهر، كما يبدو لأغراض أمنية. اقيمت هناك مستوطنة للناحل باسم معاليه ناحل. وهذه تم اسكانها في نيسان 1980. موقع "كيرم نبوت" - وهي جمعية تبحث وتوثق سياسة سرقة اراضي الفلسطينيين - نشر وثيقة عسكرية داخلية في نفس الشهر، فيها تم التوضيح بأن "القصد هو اسكان بؤرة معاليه ناحل من خلال التجنب بقدر الامكان أي نشر، سواء للمحليين أو في وسائل الاعلام". أمر وضع اليد لم يتم الغاءه فور فك الارتباط، بل بعد نضال قانوني للسكان. ولكن المستوطنين، بمساعدة الدولة والجيش والشرطة، منعوا بطرق كثيرة عودة الفلسطينيين الى اراضيهم. كل شيء يوجد هنا: عدم الاكتراث بحقوق واحتياجات الفلسطينيين، البصق على القانون الدولي، الخدع لتجاوز القانون، الاستخفاف بالمحكمة العليا وتسامح مشجع للعنف.

منذ خمسين سنة تقريبا ودولة اسرائيل تستخدم المستوطنات للدفع قدما بالهدف العلني وشبه العلني - هذا يتعلق بالفترة - وهو احباط اقامة الدولة الفلسطينية، مع تحطيم الفضاء وخلق جيوب منفصلة لحكم ذاتي فلسطيني محدود في صلاحياته ومواردة من الاراضي والمياه. هذا دائما كان رقصة تانغو: الدولة تشرع وتبادر وتخطط وتسرق الاراضي الفلسطينية وتقوم بالبناء والتوطين والمستوطنون يسيرون بضع خطوات الى الامام، يبدو خلافا للخطة الرسمية وخلافا لعدة قوانين. الدولة تغفر وتصادق بأثر رجعي وتبادر الى خطط جديدة والمستوطنون يبادرون بدورهم ويسرقون المزيد من اراضي الفلسطينيين ويتباكون في نفس الوقت. وهكذا دواليك.

الانفعال الديني - القومي غير كاف لفهم الظاهرة. رقصة التانغو الملاصقة للدولة ومؤسساتها مع المستوطنين بنت قوتهم السياسية الضخمة. وهذه القوة أخذت تتعاظم بفضل الدعم والتسهيلات والتحسين الاقتصادي - الاجتماعي التي وعد بها المستوطنون الايديولوجيون وغيرهم على حد سواء - حريديون، حريديون قوميون وعلمانيون - بفضل اللامبالاة العامة للمجتمع الاسرائيلي في معظمه ازاء ما يحدث وراء الخط الاخضر ودعم الدول الغربية لإسرائيل رغم معارضتها العلنية للمستوطنات.

فك الارتباط في 2005 تم تنفيذه لأن اريئيل شارون عمل حساب للجدوى العسكرية والاقتصادية: مطلوب عدد أكبر من القوات العسكرية من اجل الدفاع عن مستوطنات القطاع والمستوطنات المعزولة في شمال الضفة الغربية. فك الارتباط وافق تماما العملية التي دفعتها اسرائيل قدما منذ 1991 والتي تتمثل بفصل الفلسطينيين عن بعضهم، فصل سكان القطاع عن سكان الضفة الغربية. هذه هي الوسيلة الاولى من حيث اهميتها، لإحباط اقامة الدولة الفلسطينية.

الغارقون في الاوهام اعتقدوا أن الامر يتعلق بخطوة قبل الانسحاب النهائي. ولكن هذا لم يكن هو الهدف. اسرائيل كانت ايضا ستغير بشكل احادي الجانب التصنيف الاصطناعي وغير المنطقي الجغرافي لمواقع الاستيطان (من مناطق ج التي توجد تحت سيطرة امنية ومدنية اسرائيلية كاملة الى مناطق (أ) و(ب) التي توجد تحت سلطة مدنية وادارية فلسطينية). اسرائيل لم تكن لتمنع السلطة الفلسطينية، المطيعة كما هو متوقع منها، من استخدام اراضي جنين لإقامة قرى للاستجمام أو تحسين المسجد في سانور والدفاع عن المزارعين. في اللحظة التي لم تفعل فيها جميع حكومات اسرائيل ذلك إلا أنها اشارة للمستوطنين بأنه يمكنهم مواصلة استخدام خدعهم التي تحتاج الى تمويل كثير من اجل العودة والمطالبة بالملكية على الاراضي المسروقة. تعديل قانون الانفصال تم تطبيقه في جزء كبير منه قبل فترة طويلة من اقراره.

الباحثون في الدولة العميقة سيجدون ذلك في الهستدروت الصهيونية وكيرن كييمت و"يشع" والجهات الاستيطانية للمستوطنات وفي مؤسسات اليمين التي يمولها اصحاب المليارات من يهود امريكا، وفي سلطة اراضي اسرائيل وفي وحدة منسق اعمال الحكومة في المناطق في وزارة الدفاع وفي الادارة المدنية التابعة لها، وفي سلطة الطبيعة والحدائق وفي النيابة العامة التي قامت بشرعنة كل سرقة.

الاجزاء الآخذة في التعزز من هذه الدولة العميقة قامت بحياكة "الاصلاح القضائي" لتخليد سلطة اليمين الاستيطاني، وقبل كل شيء من اجل اخضاع وابعاد الى الهامش بشكل أكبر الفلسطينيين على جانبي الخط الاخضر. خطتهم تخيف الآن وبحق جزء كبير من المجتمع الاسرائيلي - اليهودي.

الوسائل التي جربتها اسرائيل والمستوطنين بنجاح على الفلسطينيين، الآن تستخدم في عملية الانقلاب ضد جزء كبير جدا من المجتمع الاسرائيلي. المشكلة هي أن رجال الاحتياط الذين أعلنوا بأنهم سيرفضون الخدمة ورجال الهايتيك الذين يقومون بالاحتجاج، عززوا على مدى السنين نظام سرقة الاراضي والذي بني كله على تشويه القانون والعدالة. الاغلبية الساحقة من الأكاديميين ورجال القانون ورجال التعليم ورجال الاقتصاد ورجال الاعلام لم يخرجوا بجموعهم ضد النظام العبثي الذي اقامته اسرائيل وراء الخط الاخضر، أو ببساطة

قاموا بتأييده، وحتى الآن يرفضون الربط بينه وبين الوضع الكارثي لليهود، الذي سيقيمه هنا الانقلاب النظامي. وحبة الكرز على الكعكة هي أن كبار قادة المعارضة يستمرون في التصويت مع الائتلاف على القوانين المناهضة للفلسطينيين.

روح تعديل قانون فك الارتباط سبقت حملة التشريع الخاطفة، والتعديل هو جزء لا يتجزأ من عملية التشريع الخاطفة. لأن الانقلاب النظامي هو المكافأة الناكرة لجميل، ولكن المتوقعة من مشروع الاستيطان الذي توجد له كنيست، دولة اسرائيل والمجتمع الاسرائيلي. من اجل الشكر على سنوات كثيرة من رقصة التانغو الملاصقة.

* * *

## نتنياهو رفض دعوة غالانت لتأجيل تشريعات إضعاف القضاء

ترجمة: موقع عرب48

يسعى وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، إلى النأي بنفسه عن رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وعن باقي الوزراء الإسرائيليين بما يتعلق بخطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء، رغم أنه يؤكد عدم معارضته للخطة، وفق ما ذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" اليوم، الخميس.وذكرت وسائل إعلام إسرائيلية، في الأيام الأخيرة، أن غالانت أجرى محادثات مع نتنياهو، وُصفت بأنه "قاسية"، حول الخطة، ما أثار انطباعا أن غالانت يعارضها. وأفادت الصحيفة، اليوم، بأن غالانت دعا نتنياهو إلى إيقاف جميع تشريعات الخطة القضائية في الكنيست، وتأجيلها إلى دورة الكنيست الصيفية.

وخلال محادثاته مع نتنياهو، حذّر غالانت من أن استمرار دفع التشريعات بشكلها الحالي، بشكل أحادي الجانب، ستؤدي إلى دفع "أثمان باهظة" في الجيش الإسرائيلي، والعلاقات مع الولايات المتحدة ومن ناحية "ردع جهات معادية."ودعا غالانت نتنياهو إلى وقف تشريع تعديلات متعلقة بلجنة تعيين القضاة، الذي يهدف إلى سيطرة الائتلاف على اللجنة، ويتوقع أن تصادق عليه الهيئة العامة للكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة، الأسبوع المقبل.

وأفادت الصحيفة بأن نتنياهو رفض طلب غالانت، رغم أن الأخير قدم له "معطيات مقلقة" حول تأثير تشريعات الخطة على استمرار ضباط وجنود بالتطوع في قوات الاحتياط. "ورغم أن الاحتمالات ضئيلة، إلا أن اقتراح غالانت بوقف المصادقة على القانون (لجنة تعيين القضاة) ما زال مطروحا على جدول الأعمال"، بحسب الصحيفة.

ولا يعتزم التصويت ضد قانون لجنة تعيين القضاة. وخلال محادثاته مع نتنياهو ووزراء من حزب الليكود، شدد غالانت على أنه يؤيد قوانين خطة إضعاف جهاز القضاء التي يقودها وزير القضاء، ياريف ليفين، ورئيس لجنة القانون والدستور في الكنيست، سيمحا روتمان.وقال غالانت في هذه المحادثات إنه بخطورة إلى تشجيع ضباط كبار سابقين، وبضمنهم رؤساء أركان سابقين للجيش الإسرائيلي، للاحتجاجات ضد الخطة. ووفقا للصحيفة، فإن غالانت مقتنع بأن حركة الاحتجاج "تبالغ جدا في تبعات تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة على النظام الديمقراطي."واقترح غالانت، "على إثر الوضع الأمني الحساس"، أنه ينبغي تأجيل المصادقة على كافة قوانين الخطة القضائية إلى دورة الكنيست الصيفية، وأن يحاول الائتلاف، خلال عطلة الكنيست، التوصل إلى توافقات مع رئيسة المحكمة العليا أو مع المعارضة في الكنيست أو مع مندوبين عن حركة الاحتجاج. وبحسب غالانت، فإنه في حال عدم التوصل إلى توافقات، ستتمكن الحكومة من إقناع الجمهور بأنها بذلت كل ما بوسعها من أجل إقناع معارضي الخطة.

وأشارت الصحيفة إلى أن غالانت يضع نفسه في الموقف التقليدي لوزراء الأمن، كممثل للجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن حول طاولة الحكومة وكمن "ينصت أكثر من الآخرين للرسائل من واشنطن وعواصم أخرى. وهو يسعى إلى تأدية دور العاقل المسؤول، في حال يوجد في الحكومة بتشكيلتها الحالية حيز مناورة للعقلانية والمسؤولية. وهو لم يضع إنذارا أمام نتنياهو ولم يهدده بالاستقالة."

* * *

## أعضاء يهود بالكونغرس: إضعاف القضاء سيصعّب دفاعنا عن إسرائيل

أكثر من عشرين عضو يهودي في الكونغرس الأميركي من الحزب الديمقراطي وداعمين لإسرائيل التقوا مع سفير إسرائيل وأبلغوه بـ"قلقهم العميق" وقلق ناخبيهم في الجالية اليهودية الأميركية: "سيصعب التحدث عن إسرائيل بالطريقة نفسها"

عبّر أعضاء يهود من الحزب الديمقراطي في الكونغرس الأميركي خلال لقائهم مع السفير الإسرائيلي في واشنطن، مايك هرتسوغ، قبل أسبوعين، عن "قلق عميق" من أن خطة الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء ستمس بـ"الديمقراطية الإسرائيلية"، وأشاروا إلى أنه في وضع كهذا سيواجهون صعوبة في الدفاع عن إسرائيل في الولايات المتحدة، وفق ما نقل موقع "واللا" الإلكتروني اليوم، الخميس، عن موظفَين إسرائيليين مطلعين وثلاثة أعضاء كونغرس شاركوا في اللقاء.

وكان هذا اللقاء مغلقا ولم يتم نشر تفاصيل مضمونه. وأشار "واللا" إلى أن الأحداث خلاله دلّت على "مستوى الهلع المرتفع بين مؤيدي إسرائيل في الحزب الديمقراطي، وخاصة اليهود بينهم، تجاه خطة الحكومة لإضعاف جهاز القضاء والتأثير السلبي الذي قد يكون لها على العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة."وجاءت رسائل التحذير من جانب أعضاء الكونغرس خلال اللقاء مشابهة لتلك التي أطلقها مسؤولون في إدارة الرئيس الأميركي، جو بايدن، وبايدن نفسه، خلال محادثة هاتفية أجراها مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الأحد الماضي.

وقال الموظفان الإسرائيليان المطلعان على فحوى اللقاء إنه شارك في اللقاء أكثر من 20 عضو يهودي في الكونغرس، وانتقدوا بشدة خطة إضعاف القضاء، وأضافا أنه "كان لقاء صعبا."وذكر عضوا كونغرس شاركا في اللقاء أن النقاش كان "صريحا ومباشرا" وأن جميع المشاركين عبروا عن قلق عكس ما يسمعونه من ناخبيهم اليهود. ووصف عضو الكونغرس، براد شنايدر، اللقاء بـ"العاطفي."

وقال شنايدر إنه "طرحنا التخوف من أن قسما من التغييرات التي يجري التداول فيها ستتجه إلى مكان متطرف وقد تؤثر سلبا على الديمقراطية الإسرائيلية". وأشار إلى أن جميع المشاركين في اللقاء هم أعضاء كونغرس لديهم علاقة قريبة من إسرائيل وملتزمين بالعلاقات الإسرائيلية – الأميركية.واعتبر شنايدر أن ما يميز إسرائيل هو أنها "دولة يهودية وديمقراطية"، وأنه "كان لهذا الأمر مكانا خاصا دائما في العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة". وأشار إلى أن أعضاء الكونغرس لم يضعوا إنذارا أمام هرتسوغ، وإنما شددوا على أن تطبيق الخطة القضائية من دون تغييرات سيجعل من الصعب عليهم "التحدث عن إسرائيل بالطريقة نفسها."

وقال عضو الكونغرس، جيك أوتشينكلوس، خلال اللقاء إنه سمع قلقا وتخوفات في أي ركن في الجالية اليهودية بمنطقته الانتخابية، وذكر أن ناخبيه هلعين من أن الخطة القضائية من شأنها المس بالديمقراطية الإسرائيلية. ولفت عضو كونغرس آخر، خلال اللقاء، إلى أن تطبيق الخطة القضائية سيؤثر سلبا على العلاقات الإسرائيلية – الأميركية.

وقال عضو كونغرس آخر خلال اللقاء إن قسما من المشاركين فيه عبروا عن قلق من أن الانقلاب القضائي سيلحق ضررا باستقلالية جهاز القضاء الإسرائيلي، وأنه نتيجة لذلك ستتراجع القدرة للدفاع عن حقوق الأقليات في إسرائيل.وأضاف أن "السفير أصغى جيدا لأقوالنا ووعد بنقل قلقنا بشكل مباشر إلى رئيس الحكومة نتنياهو"، مشيرا إلى أن "أعضاء الكونغرس الذي شاركوا في اللقاء يمثلون جاليات يهودية كبيرة

وأرادوا التأكد من أن رئيس الحكومة يدرك أن الحديث لا يدور عن عدة أصوات قليلة وأن الكثيرين في الجالية اليهودية في الولايات المتحدة قلقون جدا."

* * *

## تقارير

### تايمز أوف إسرائيل : بعد التوبيخ الأمريكي، نتنياهو يقول أنه لا توجد خطط لمستوطنات "جديدة" في شمال الضفة الغربية

البيان يصدر عن مكتب نتنياهو بعد استدعاء السفير الإسرائيلي بسبب إلغاء الكنيست لجزء من قانون "فك الارتباط". ليس من الواضح ما إذا كان الالتزام ينطبق على بؤرة حومش الاستيطانية

بقلم آش غوبل

اضطر رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى إصدار توضيح يوم الأربعاء مفاده أن حكومة اليمين المتطرف التي يتزعمها لن تبني أي مستوطنات جديدة في شمال الضفة الغربية، بعد أن انتقدت الولايات المتحدة بشدة التشريع الذي أصدره الكنيست هذا الأسبوع ويسمح بإعادة توطين المناطق التي تم إخلاؤها. وسعى بيان صدر عن مكتب نتنياهو، في أعقاب قيام وزارة الخارجية الأمريكية باستدعاء السفير الإسرائيلي مايك هرتسوغ للحصول على توضيحات بشأن إلغاء جزء من قانون "فك الارتباط"، إلى تصوير التشريع على أنه تصحيح رمزي لظلم تاريخي. وجاء في البيان أن "قرار الكنيست لإلغاء أجزاء من قانون فك الارتباط يضع حدا لتشريعات تمييزية ومهينة تمنع اليهود من العيش في مناطق شمال الضفة الغربية، التي هي جزء من وطننا التاريخي"."ومع ذلك، لا توجد للحكومة أي نية لبناء مجتمعات جديدة في هذه المناطق"، حسبما جاء في البيان، الذي أشار أيضا إلى أن عددا من نواب المعارضة دعموا القانون.

التشريع الجديد، الذي تم تمريره صباح الثلاثاء، يلغي بنودا من قانون "فك الارتباط" الذي تم سنه في عام 2005، التي تحظر على الإسرائيليين دخول المنطقة التي ضمت في السابق مستوطنات حومش وغانيم وكاديم وسانور.

بالنسبة لمؤيدي الاستيطان، تُعتبر هذه المستوطنات المدمرة رمزا لظلم يسعون إلى تصحيحه، في حين يرى الفلسطينيون في هذه المنطقة قسما آخر من أراضي الضفة الغربية التي تم تجريدهم منها. ولم يوضح البيان ما إذا كان إعادة الاستيطان في المستوطنات التي تم إخلاؤها في إطار خطة فك الارتباط في عام 2005، لا سيما حومش، يندرج تحت تعريف المستوطنات "الجديدة."

الإلغاء، الذي تم المصادقة عليه في قراءة أولى قبل أقل من أسبوع، سيعزز من جهود الحكومة لشرعنة بؤرة استيطانية نائية تحتل حاليا موقع حومش ومعهد ديني تم بناؤه هناك، يعيد النشطاء بناءه مرارا، في حين يقوم الجيش بهدمه، منذ عام 2005.

إلغاء القيود المفروضة على دخول اليهود كان خطوة مطلوبة نحو شرعنة البؤرة الاستيطانية. تم بناء حومش على أرض فلسطينية خاصة، بحسب قرار للمحكمة العليا. ويمثل البيان حالة أخرى لإجبار نتنياهو على كبح شركائه المؤيدين للاستيطان في الائتلاف في مواجهة المعارضة المتزايدة لسياسات الحكومة من قبل حلفاء إسرائيل، ولا سيما الولايات المتحدة.

أثار قرار الحكومة بإلغاء أجزاء من قانون فك الارتباط انتقادات شديدة من إدارة بايدن، التي اتخذت خطوة نادرة باستدعاء هرتسوغ لاجتماع غير مجدول. وورد في بيان صدر عن الولايات المتحدة بعد اجتماع السفير مايك هرتسوغ مع نائبة وزير الخارجية الأمريكي ويندي شيرمان إن المسؤولة الأمريكية "أعربت عن قلق الولايات المتحدة" فيما يتعلق بجوانب قانون "فك الارتباط" الذي تم سنه في عام 2005 وصوت الكنيست على إلغائها، وتشمل حظر إقامة المستوطنات في شمال الضفة الغربية.

وقالت وزارة الخارجية الأمريكية إن الدبلوماسيين "ناقشا أيضا أهمية امتناع جميع الأطراف عن الإجراءات أو الخطاب التي قد تزيد من تأجيج التوترات قبل شهر رمضان وعيد الفصح اليهودي وعيد القيامة"، في إشارة واضحة إلى تصريح وزير المالية بتسلئيل سموتريتش في وقت سابق من هذا الأسبوع وصف فيه الشعب الفلسطيني بأنه "اختراع" – وهو تصريح أدانته الولايات المتحدة بشكل منفصل يوم الاثنين. في وقت سابق من هذا الشهر، دعا سموتريتش إلى "محو" بلدة فلسطينية في تصريحات أخرى أثارت انتقادات أمريكية، واعتذر عنها في وقت لاحق.

ورفضت السفارة الإسرائيلية في واشنطن التعليق على الاجتماع. في حين أن بيان وزارة الخارجية الأمريكية لم يصف اجتماع يوم الثلاثاء بأنه استدعاء أو توبيخ رسمي لهرتسوغ، قال مصدر مطلع على الأمر لتايمز أوف إسرائيل إنه كان هذا هو السبب الفعلي للقاء. وهذه هي المرة الأولى منذ أكثر من عقد التي يواجه فيها سفير إسرائيلي في واشنطن مثل هذا الاستدعاء، مما يشير إلى مزيد من التدهور في العلاقات بين إدارة بايدن وحكومة نتنياهو المتشددة.

قبل ساعات، افتتح نائب المتحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية فيدانت باتيل المؤتمر الصحفي اليومي ببيان مطول أدان فيه تصويت الكنيست على إلغاء أجزاء من قانون "فك الارتباط"، وقال إن الخطوة تتناقض مع التزامات أعطتها إسرائيل للولايات المتحدة خلال فترة إدارة بوش.وقال باتيل إن الولايات المتحدة

"منزعجة للغاية" من التشريع، مشيرا إلى أن إحدى المستوطنات الأربعة التي يفتح القانون الباب أمام إعادة توطينها، حومش، بُنيت على أرض فلسطينية خاصة.

في قمة عُقدت في مصر يوم الأحد، التزمت الحكومة الإسرائيلية بعدم الدفع بخطط بناء استيطانية لمدة أربعة أشهر وعدم شرعنة بؤر استيطانية في الضفة الغربية لمدة ستة أشهر، كجزء من اتفاق مع السلطة الفلسطينية يهدف إلى تخفيف التوترات قبل شهر رمضان وفترة عيد الفصح اليهودي. وقبل شهر، وقبل أيام فقط من انعقاد قمة مماثلة في مدينة العقبة الأردنية، قامت اللجنة المسؤولة عن التصريح ببناء المستوطنات بإعطاء الضوء الأخضر لبناء أكبر مجموعة وحدات استيطانية على الإطلاق – ما يقارب من 10 آلاف.

* * *

## تايمز أوف إسرائيل : البرلمان الأردني يعرض خريطة تضم الأردن وإسرائيل تحت ألوان العلمين الأردني والفلسطيني، وتدعو إلى طرد السفير الإسرائيلي

## ردا على استخدام سموتريتش لخارطة "إسرائيل الكبرى" التي شملت الأردن، مشرعون يعرضون الخريطة تحت ألوان العلمين الأردني والفلسطيني؛ وزارة الخارجية تعمل على تخفيف التوترات

أوصى البرلمان الأردني يوم الأربعاء بطرد السفير الإسرائيلي، بينما عرض في وسط القاعة خريطة تظهر الأردن وإسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة – كلها تحت ألوان العلمين الأردني والفلسطيني. وجاء التصويت وعرض الخريطة ردا على كلمة وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، في نهاية الأسبوع، والتي ادعى فيها أن الشعب الفلسطيني هو "اختراع" بينما وقف على منصة حملت خريطة "إسرائيل الكبرى" التي تضم أراضي المملكة الهاشمية، وفقا للتطلعات المتشددة لبعض المتطرفين في الهامش. وسيتطلب طرد السفير الإسرائيلي إيتان سوركيس موافقة الحكومة الأردنية، وهو سيناريو غير محتمل. استدعت وزارة الخارجية الأردنية سوركيس ليل الاثنين احتجاجا على خطاب سموتريتش.

عمليات التصويت الرسمية لطرد السفير هي إجراء شائع في أوقات التوترات المتصاعدة بين القدس وعمّان. في مايو 2021، دعا المشرعون الأردنيون الحكومة بالاجماع إلى طرد السفير الإسرائيلي في خضم عملية "حارس الأسوار"، وهي حرب استمرت 11 يوما بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية في قطاع غزة.

متحدثا في باريس في مراسم تأبين خاصة أقيمت يوم الأحد لناشط يميني بارز في حزب "الليكود"، وصف سموتريتش الشعب الفلسطيني بأنه "خدعة" عمرها أقل من 100 عام وأن الناس مثله ومثل أجداده هم "الفلسطينيون الحقيقيون."وقال سموتريتش: "لا وجود للفلسطينيين لأنه لا وجود لشعب فلسطيني"، في تصريح حظي بتصفيق حار في صفوف الحاضرين، كما يظهر من مقطع فيديو للحدث تم نشره على الإنترنت.

وقال رئيس حزب "الصهيونية الدينية" القومي المتطرف ووزير المالية الإسرائيلي: "هل تعلمون من هم الفلسطينيون؟ أنا فلسطيني"، وأشار أيضا إلى جدته التي وُلدت في بلدة المطلة في شمال البلاد قبل 100 عاما، وجده، جيل ثالث عشر في القدس، باعتبارهما "فلسطينيين حقيقيين."واستطرد سموتريتش قائلا: "هذه الحقيقة ينبغي أن تُسمع في البيت الأبيض في واشنطن. يجب على العالم بأسره أن يسمع هذه الحقيقة لأنها الحقيقة – والحقيقة تنتصر."

وأثارت التصريحات رد فعل عنيف من وزارة الخارجية الأردنية التي وصفتها بـ"تحريض متهور وانتهاك للأعراف الدولية ومعاهدة السلام الأردنية." وفي مواجهة الغضب الأردني بسبب خطاب الوزير، سعت وزارة الخارجية الإسرائيلية إلى تهدئة التوتر، وكتبت في تغريدة نشرتها باللغتين العبرية والانجليزية إن "إسرائيل ملتزمة باتفاق السلام مع الأردن الموقعة في عام 1994. لم يطرأ أي تغيير على موقف دولة إسرائيل، التي تعترف بوحدة أراضي المملكة الهاشمية."

وقال دبلوماسي إسرائيلي لـ"تايمز أوف إسرائيل" يوم الأربعاء أن اسرائيل "تتفهم الحساسيات الأردنية"، مضيفا أنهم "يعملون على إرسال رسائل تصالحية."وقال المسؤول "علاقة إسرائيل بالأردن ضرورية للهدوء والاستقرار في المنطقة. لقد أوصلت لهم الرسالة"، مؤكدا أن وزارة الخارجية تعمل "بناء على قرار الحكومة لتعزيز العلاقات مع الأردن لأنها مهمة."

وانضمت الولايات المتحدة إلى عدة دول أخرى يوم الثلاثاء في إدانة التصريحات.

لسموتريتش تاريخ في الإدلاء بتصريحات مثيرة للجدل ضد الفلسطينيين، ومواطني إسرائيل العرب، واليهود غير الأرثوذكس، ومجتمع الميم. ففي وقت سابق من هذا الشهر، أثار الوزير ردود فعل غاضبة في العالم بعد أن دعا إلى "محو" بلدة فلسطينية في أعقاب هجوم نفذه مسلح فلسطيني أسفر عن مقتل شقيقين إسرائيليين، قبل أن يتراجع في وقت لاحق عن تصريحاته ويعتذر. وجاءت التصريحات بعد ساعات من لقاء جمع بين وفدين إسرائيلي وفلسطيني يوم الأحد في قمة إقليمية نادرة نسبيا، وإن كانت منخفضة المخاطر في شرم الشيخ المصرية، حيث أعاد الطرفان التزامهما بتهدئة التوترات قبل أيام من بداية شهر رمضان.

* * *

**تايمز أوف إسرائيل : 5مدراء مصارف يطالبون رئيس الوزراء "بوقف الإصلاح القضائي لأنه سيحول إسرائيل إلى ديكتاتورية"**

**دعا قادة قطاع الأعمال رئيس الوزراء إلى وقف العملية التشريعية المثيرة للجدل، قائلين إنها "تقوض أسس الديمقراطية" وستضر بالاقتصاد والمجتمع ككل**

استمرت التحذيرات من الإصلاح القضائي بالصدور يوم الثلاثاء من قطاع الأعمال، حيث قالت مجموعة من مدراء المصارف وقادة قطاع الأعمال الآخرين لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أن العملية التشريعية "ستحول إسرائيل إلى ديكتاتورية." وضم الموقعون على الرسالة الموجهة إلى رئيس الوزراء من "منتدى الأعمال الإسرائيلي" رؤساء بعض أكثر الشركات نجاحا في البلاد، بالإضافة إلى كبار المدراء التنفيذيين لخمسة مصارف. وجاء في الرسالة "ندعوك إلى التوقف الفوري عن التحركات التشريعية المخطط لها وعلى رأسها قانون تغيير لجنة اختيار القضاة"، في إشارة إلى مشروع قانون التعيينات القضائية الذي سيعزز سيطرة الائتلاف على اختيار القضاة، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا.

وجاء في الرسالة "يضر هذا القانون بشكل خطير بالنظام القانوني ويقوض أسس الديمقراطية القائمة على فصل السلطات واستقلال النظام القانوني، ويحول إسرائيل إلى ديكتاتورية."هذه الخطوة ستلحق ضررا خطيرا بالاقتصاد الإسرائيلي، وبعد ذلك ستضر بالمجتمع الإسرائيلي ككل، وثباته وأمنه وقيمه." وأضافت الرسالة أن "المنتدى يرفض باشمئزاز التهديدات والهجمات على الضوابط في إسرائيل، محكمة العدل العليا، ومكتب المستشار القضائي، والجيش، والشاباك والشرطة."

وقاد الموقعون رئيس المنتدى هارئيل ويزل، الرئيس التنفيذي لمجموعة "فوكس"، وشملت المجموعة مدراء "بنك مزراحي طفحوت"، "بنك إسرائيل الدولي الأول"، "بنك هبوعليم"، "بنك لئومي" و"بنك ديسكونت." ووقع أيضا كبار المديرين التنفيذيين في مجموعات التأمين "فينيكس" و"هارئيل" على الرسالة، إضافة إلى قادة مجموعة "عزرئيلي" و"ديلويت"، ورؤساء مجموعات الفنادق "إيسروتيل"و"دان" و"فتال"، وعمالقة البيع بالتجزئة "شوفرسال" و"شتراوس" و"سوبر فارم."

في غضون ذلك، ورد إن مسؤولين في وزارة المالية حذروا وزير المالية بتسلئيل سموتريتش من أن خطة إضعاف القضاء ستضر بالاقتصاد و"قد تؤدي إلى تراجع مستمر في النمو... يقدر بين 0.2في المئة-0.4في المئة." وحذرت الرسالة من أن تراجع بهذا المعدل يمكن أن يؤدي إلى "انخفاض في نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي بين 2.8في المئة إلى 5.6في المئة في حوالي عقد من الزمن"، حسبما أفادت القناة 12.

وعلى الرغم من الاحتجاجات الجماهيرية والمعارضة من الشخصيات الاقتصادية البارزة وصناع السياسة السابقين الذين طالبوا بحماية الضوابط والتوازنات، أعلنت الحكومة عزمها على المضي قدما في الحزمة التشريعية المقترحة. وستمنح التغييرات القانونية الحكومة سيطرة كاملة على تعيين القضاة، بما في ذلك قضاة المحكمة العليا، وتحد بشدة من قدرة المحكمة العليا على إلغاء التشريعات. وقال قادة الأحزاب الائتلافية هذا الأسبوع إنهم يعتزمون المضي قدما في بعض التعديلات القضائية المثيرة للجدل قبل عطلة الكنيست لعيد الفصح في بداية أبريل، وثم استئناف التقدم في بقية الحزمة التشريعية التي تشكل خطط

الحكومة لإجراء إصلاح جذري لنظام القضاء بعد العطلة، ونادوا المعارضة إلى استغلال الوقت لإجراء "مفاوضات". ورفضت المعارضة التفاوض مع الحكومة لرفضها تجميد العملية التشريعية.

ودعا كبير المحاسبين بوزارة المالية يوم الاثنين إلى حل مستدام للأزمة للمساعدة في استعادة الثقة بين المستثمرين الدوليين ووكالات التصنيف الائتماني السيادي. وفي حديثه في مؤتمر رابطة المصنّعين في إسرائيل، حذر يالي روتنبرغ أيضًا من ضرورة التوصل إلى اتفاق واسع حتى لا تتأثر مؤشرات الحكم للبنك الدولي سلبًا. ويقيس مؤشر الحكم للبنك الدولي جودة الحكم وفقًا لستة معايير، بما فيها سيادة القانون، والسيطرة على الفساد، والصوت والمساءلة.

في وقت سابق من هذا الشهر، حذرت وكالة "فيتش" للتصنيف الائتماني من أن التغييرات القضائية التي تخطط لها الحكومة قد يكون لها "تأثير سلبي" على الملف الائتماني للبلاد. وشددت وكالة التصنيف أيضًا على أن بعض البلدان التي أقرت إصلاحات مؤسسية كبيرة تقلل من الضوابط والتوازنات المؤسسية قد شهدت تراجعا كبيرًا في مؤشرات البنك الدولي للحكم. كما حذرت وكالة التصنيف "موديز" من أن الإصلاح القضائي المخطط له يمكن أن يضعف القوة المؤسسية للبلاد، وإذا تم تنفيذه بالكامل يمكن أن يكون "سلبيا للائتمان"، مما يشكل تهديدًا للاقتصاد، ولتدفقات رأس المال إلى قطاع التكنولوجيا على وجه الخصوص. ويوظف قطاع التكنولوجيا عُشر القوة العاملة في إسرائيل فقط، لكنه مسؤول عن أكثر من نصف صادرات البلاد. في عام 2017، جاء 92في المئة من إجمالي عائدات ضريبة الدخل من 20في المئة فقط من البالغين.

وقد أثار التغيير القضائي الوشيك حالة من عدم اليقين والمخاوف بين العديد من المستثمرين وقادة الأعمال، الذين يسعون إلى نقل أموالهم خارج البلاد والعمل في مكان آخر.وقال شارون شولمان، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة المحاسبة Ernst & Young في إسرائيل، متحدثا أيضا في مؤتمر رابطة المصنعين في إسرائيل، أنه في قطاع التكنولوجيا، المزيد من الشركات الجديدة ترغب في أن تدرج كشركات أمريكية، والمزيد من شركات التكنولوجيا القائمة ترغب في إعادة تدريجها كشركات أمريكية. ولا تقتصر المخاوف على الشركات الكبيرة وعمالقة التكنولوجيا. وفقًا لاستطلاع نُشر يوم الإثنين، تخشى الشركات الصغيرة في إسرائيل من تأثير الإصلاح الشامل الذي تخطط له الحكومة، حيث قال نصفهم تقريبًا إنهم مقتنعون بأن شركاتهم ستتضرر من تداعياته.

* * *

## تايمز أوف إسرائيل : الجيش الإسرائيلي يخشى أن يرفض المزيد من الطيارين الخدمة بسبب الإصلاح القضائي

## كبار المسؤولين الأمنيين، من ضمنهم رئيس أركان الجيش الإسرائيلي ووزير الدفاع، يعربون لنتنياهو عن قلقهم العميق بشأن حركة الاحتجاج المتنامية، بحسب تقرير تلفزيوني

أفاد تقرير تلفزيوني يوم الثلاثاء أن مسؤولين عسكريين يخشون من قيام المئات من جنود الاحتياط رفض الخدمة احتجاجا على خطة الحكومة لإصلاح الجهاز القضائي، لينضموا بذلك إلى آخرين الذي أعلنوا بالفعل عن تعليق خدمتهم بسبب التشريع، إذا قرر الإئتلاف المضي قدما في خطته لتمرير الجزء الأول من جهوده التشريعية لتقليص صلاحيات السلطة القضائية. ووفقا لتقديرات مسؤولين في الجيش الإسرائيلي فإن المئات من طياري سلاح الجو وأعضاء الأطقم الجوية الداعمة، وكذلك بعض الضباط العاملين في القوات البرية، سينضمون إلى حركة الاحتجاج العسكرية المتنامية، بحسب تقرير القناة 13. وقد أثار انتشار المعارضة في صفوف الجيش مخاوف عميقة بين المسؤولين الأمنيين، من ضمنهم رئيس الأركان الإسرائيلي هرتسي هليفي ووزير الدفاع يوآف غالانت، اللذان أعرب كلاهما عن مخاوفه لرئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في اجتماعات أخيرة، حسبما أفاد التقرير.

جاء التحذير بعد أن قال قادة مجموعة احتجاجية تمثل جنود وضباط احتياط يوم الثلاثاء إنهم سيبدأون في جمع تواقيع جنود احتياط على إعلان لرفض الخدمة، والذي سيتم تنفيذه في حالة مضت الحكومة قدما في الإصلاح القضائي. ويمثل إعلان الحركة، المعروفة باسم "الإخوة في السلاح"، تصعيدا في معارضة جنود الاحتياط لخطط الحكومة للسيطرة على القضاء، وهو جهد يقول معارضوه إنه يهدد الديمقراطية الإسرائيلية.

وقال اللفتنانت كولونيل (احتياط) رون شيرف، أحد مؤسسي حركة "إخوة في السلاح": "إننا نتظاهر في الشوارع منذ 11 أسبوعا. سلطة تنفيذية مع قوة غير محدودة هي دكتاتورية. نحن نخشى ذلك. إذا تم سن قوانين الدكتاتورية، لا يمكن أن يكون هناك وجود لجيش الشعب. وجود جيش الشعب ممكن فقط في دولة ديمقراطية." وقال شيرف، الذي أدى خدمته العسكرية في وحدة "سايرت ماتكال"، في مؤتمر صفحي أنه إذا تم تمرير مشاريع قوانين الإصلاح القضائي، "سنتوقف نحن وعشرات الآلاف الآخرين معنا عن التطوع في خدمة الاحتياط."

وقال مخاطبا غالانت: "الجيش يتفكك أمام أعيننا. نتوقع منك أن تقف وأن تقول أنك لن تصوت لصالح القوانين. هذا هو الشيء الأساسي الذي نتوقعه منك، وهو الحد الأدنى."

وفقا لشيرف، عملت المجموعة على منع جنود احتياط من رفض الالتحاق بالخدمة، لكن تحركات الحكومة الآن "تقترب بسرعة من الخط الأحمر." وأضاف: "اليوم سنبدأ فعليا بجمع تواقيع جميع متطوعي الاحتياط. المسؤولية لا تقع علينا، ولكن على الحكومة. هم من يمكنهم وقف هذا الانقسام الرهيب."

إلا أن بعض أفراد القوات المسلحة أعربوا عن معارضتهم للحركة. يوم الثلاثاء أيضا، كتب 50 طيارا وعضو أطقم جوية رسالة إلى كبار المسؤولين العسكريين أعربوا فيها عن استعدادهم للعودة إلى الخدمة إذا لزم الأمر بدلا من المحتجين الرافضين للخدمة. وقال الطيارون، الذي أنهوا مؤخرا خدمتهم العملياتية، بحسب ما أوردته القناة 12: "نحن نعارض الرفض ومستعدون للعودة فورا إلى الخدمة العملياتية، نحن ملتزمون بالاستجابة للنداء والعودة إلى خدمة الاحتياط النشطة لحماية دولة إسرائيل." وفي وقت سابق الثلاثاء، ذكرت إذاعة الجيش إن قادة رفيعي المستوى في الجيش أعربوا عن مخاوفهم من أن الاتجاه المتزايد لجنود الاحتياط الذين يرفضون الخدمة احتجاجا على الإصلاح القضائي الذي تخطط له الحكومة قد يضعف القدرات العملياتية للقوات المسلحة في غضون شهر.

ائتلاف نتنياهو، وهو عبارة عن مجموعة من الأحزاب اليمينية والقومية المتطرفة والأرثوذكسية المتشددة، انطلق بأقصى سرعة في الدفع بتشريعات تهدف إلى إضعاف قدرة المحكمة في فرض ضوابط على ائتلاف الأغلبية، فضلا عن منح الحكومة السيطرة على تعيين القضاة. وتشهد البلاد منذ أكثر من شهرين احتجاجات حاشدة ضد حملة التشريع المخطط لها، وموجة متصاعدة من الاعتراضات من قبل كبار الشخصيات العامة بما في ذلك رئيس الدولة ورجال قانون ورجال أعمال وغيرهم.

على نحو متزايد، حذر جنود احتياط – بما في ذلك في الوحدات العليا – من أنهم لن يكونوا قادرين على الخدمة في إسرائيل غير ديمقراطية، وهو ما ستصبح عليه الدولة بموجب خطة الحكومة، كما يقولون.

ولقد أصرت قيادة الجيش على ضرورة إبقاء القوات المسلحة خارج أي جدل سياسي، لكن تقارير عدة أشارت إلى أن الظاهرة آخذة بالنمو. بالإضافة إلى ذلك، أعرب جنود عن خشيتهم من أن انعدام الثقة الدولية باستقلالية القضاء الإسرائيلي قد تعرضهم للملاحقة القضائية في المحافل الدولية بسبب أفعال أُمروا بتنفيذها خلال خدمتهم العسكرية.

في خطاب ألقاه يوم الإثنين أمام ضباط من ضمنهم هليفي، ندد غالانت بموجة العصيان في الجيش، وقال إنها تهدد الأمن القومي. وحذر قائلا إن "ظاهرة العصيان واسع النطاق قد تمس بقدرة جيش الدفاع على تنفيذ مهامه." ومع ذلك، ورد أيضا أن غالانت هدد نتنياهو بتقديم استقالته إذا لم يكن هناك ترو في حملة التشريعات القضائية.

ولقد أجل الائتلاف بالفعل بعض الأجزاء من حملته التشريعية إلى ما بعد عطلة عيد الفصح اليهودي، لكنه سيمضي قدما وبسرعة في تمرير مشروع قانون لضمان السيطرة السياسية على تعيين القضاة. ومن المقرر أن تبدأ لجنة الدستور والقانون والعدل الأربعاء بعملية التصويت في اللجنة للمصادقة على الركيزة الأولى

للإصلاح القضائي، مما يمنح الإئتلافات الحاكمة سيطرة واسعة على جميع التعيينات القضائية، بهدف طرحها للتصويت النهائي عليها في الكنيست الأسبوع المقبل.

بينما يقول المؤيدون إن الإصلاح القضائي سيعيد توازن السلطات بعيدا عن محكمة "ناشطة" بشكل مفرط، يجادل منتقدوه بأن هذه الخطوات ستزيل الضوابط الأساسية على السلطة التنفيذية والتشريعية، مما يعرض الديمقراطية للخطر.

* * *

## وزيرة إسرائيلية: كنت في دبي لكني لا أحب هذا المكان

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع - عربي21

في ظل تقارير عن أزمة في العلاقات الإسرائيلية مع الإمارات العربية المتحدة، قالت وزيرة النقل والمواصلات في دولة الاحتلال، الليكودية ميري ريغيف، خلال مؤتمر عن الطرق، إنها لن تزور الإمارات مجددا، قبل أن تعود لتوضح قائلة إن "الأمر كان مزحة، وهي بانتظار الزيارة القادمة."

روعي روبنشتاين مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت، أكد أن "ريغيف أعلنت بصورة مفاجئة في مؤتمر عن الطرق بعد إشادتها بنظام المواصلات في الإمارات، قالت: "كنت في دبي، لكني لن أعود هناك، فأنا لا أحب هذا المكان"، ما دفعها في وقت لاحق لنشر توضيح زعمت فيه أنها تحب دبي، وأن كلماتها أخذت من سياقها، "كلامي جاء بروح الدعابة والابتسامة التي ينقلها الإعلام عن قصد، وأتطلع لزيارتي القادمة هناك، وقد تحدثت لاحقا مع سفير الإمارات في تل أبيب محمد آل حاجة" الذي دعاها لزيارة بلاده مجددا، وفقًا لها."وأضاف في تقريره أن "كوهين اضطر لإصدار توضيح بعد كلام ريغيف، قائلاً: "إنني في العامين الماضيين زرت دبي أربع مرات، مرتين كجزء من الوفود الرسمية، كما أني اخترت زيارتها مرتين مع عائلتي، دبي مكان رائع لزيارته، وليس من قبيل الصدفة أن أكثر من مليون إسرائيلي في العامين الماضيين اختاروا أيضًا زيارتها، علاقتنا مع دبي والإمارات استراتيجية، وسنعمل على تعزيزها."

وأشار إلى أن "ريغيف زارت دبي قبل شهرين، وفي تشرين الأول/ أكتوبر 2018، وقبل اتفاق التطبيع، زارت أبوظبي كوزيرة للرياضة كجزء من وفد الجودو الإسرائيلي، وتم تصويرها هناك في المسجد، وشوهدت فيما بعد تبكي أثناء عزف النشيد الوطني الإسرائيلي في أبوظبي، لكن كلامها من الناحية الاستراتيجية يجعل الإمارات تنظر للعلاقات مع إسرائيل بحذر أكبر، ولعلنا نتذكر أن نتنياهو أراد أن تكون زيارته الدبلوماسية الأولى في الخارج لأبوظبي، لكن الزيارة ألغيت بسبب اقتحام بن غفير للمسجد الأقصى، وخوف الإمارات من التوترات مع إيران."

ويتزامن كلام ريغيف المستفزّ للإمارات مع تواصل التسريبات الإسرائيلية التي تكشف عن تفاصيل الصفقة

الأمنية التي تم التخطيط لها بين الإمارات ودولة الاحتلال، وقد تم تجميدها، ورغم أن وقف شراء هذه الأسلحة مرتبط بالفعل بحكومة بنيامين نتنياهو، لكنه يأتي أيضًا على خلفية الاتفاقية بين السعودية وإيران، ومن المتوقع أن الأمر سينطبق أيضا على التعاون الأمني بين إسرائيل والإمارات، الذي سيتوقف جزء منه. لكن مثل هذا الحديث، وإن جاء على شكل زلة لسان، فإنه قد يحمل إشارات سلبية للإمارات وعن حالة الفتور التي تعتري علاقاتها مع دولة الاحتلال، ما سيعمل على مزيد من تبريدها، لاسيما بالتزامن مع اشتعال الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وإمكانية انفجارها في شهر رمضان، بجانب الاتفاق السعودي الإيراني، وإمكانية تعميمه مع الإمارات.

* * *

## إحباط إسرائيلي مما تشكله حوارة من صداع مزمن للجيش والمستوطنين

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع - عربي21

هجومان فدائيان خطيران في غضون شهر واحد، وعشرات الحوادث الأمنية الأخرى كشف عنها جيش الاحتلال في بلدة حوارة جنوبي مدينة نابلس شمال الضفة الغربية تقدم صورة قاتمة عنها أمام الجيش والمستوطنين، لا سيما أن أفضل التقديرات المتفائلة لديهم تتحدث عن أن الطريق الالتفافي الذي سيمنعهم من المرور عبر البلدة لن يكتمل إلا في عام 2024. وبالنظر لعمليتي إطلاق النار الخطيرتين اللتين وقعتا في حوارة في غضون ثلاثة أسابيع، فإن جيش الاحتلال يواجه تحديات معقدة عندما يتعلق الأمر بحماية مستوطني المنطقة، حيث تشير الأرقام بشكل خاص إلى الوضع العنيف، فبالإضافة إلى الهجمات الفدائية الشديدة، فإنه وقع في الأشهر الأخيرة 50- 70 حادثة رشق حجارة على مركبات إسرائيلية، إضافة إلى عمليات طعن ومحاولة دعس في العام الماضي.

إليشع بن كيمون المراسل العسكري لصحيفة "يديعوت أحرونوت"، أكد أن "القيادة الوسطى في جيش الاحتلال وفرقة الضفة الغربية تعملان على حماية المستوطنين حول البلدة الفلسطينية، خاصة على الطريق الرئيسي الذي يمر عبرها، وفي إطار تعلم الدروس من هجوم إطلاق النار الذي وقع الشهر الماضي، وقُتل فيه اثنان من المستوطنين، فإن قوات الاحتلال ستزداد في حوارة ومحيطها، مع العلم أن إطلاق الجنود النار على منفذ عملية حوارة قبل أيام عندما نفذها دليل على وجود هذه القوات التي لم تكن موجودة في الهجوم السابق."وأضاف في تقريره أن "اعتقال منفذ العملية بعد وقت قصير من تنفيذها أدى إلى خفض مستوى الاحتكاك بين المستوطنين والفلسطينيين بشكل كبير، لأنه إذا تمكن من الهرب، والبحث عن مخبأ في قلب جنين أو في مخيم عسكر للاجئين، فقد كان من الممكن أن ينطوي اعتقاله على عمل أكثر عدوانية من قبل قوات الأمن والمستوطنين الذين لا يبدون استعدادهم للجلوس بهدوء، فيما مجموعات الاحتجاج يتم

تنظيمها بينهم، حيث ساد احتمال بإقامة وقفة احتجاجية على مداخل نابلس، على غرار ما قام به المستوطنون مؤخرا."

وأوضح أن "المستوطنين دأبوا على تنظيم مظاهرات مساء كل يوم عند التقاطعات الرئيسية في الضفة الغربية، ويطالبون بإقامة المزيد من الحواجز حول نابلس وحوارة، وتكثيف أنشطة جيش الاحتلال في القرى المجاورة لجمع الأسلحة من الفلسطينيين، وفي الوقت نفسه، وبسبب الخوف من التصعيد في شهر رمضان، تتجنب المؤسسة الأمنية حاليًا مجموعة متنوعة من العمليات على الساحة الفلسطينية، بما في ذلك عمليات واسعة النطاق، وهدم المباني غير القانونية."

وزعم أن "جيش الاحتلال يضطر أحيانا للتعامل مع منع حوادث دفع الثمن وعنف المستوطنين ضد الفلسطينيين، في ضوء الاضطرابات الأخيرة في حوارة، ولذلك فإنه بعد الهجوم تم نشر العديد من قوات حرس الحدود، جنبًا إلى جنب مع قوات الجيش الاحتياطية والنظامية، وصدر أمر عسكري بإغلاق منطقة على التقاطعات حول حوارة، بهدف خفض مستوى الاحتكاك مع الفلسطينيين." وأكد أن "التقديرات تشير إلى أن القوات المتزايدة ستبقى في منطقة حوارة خلال الأيام المقبلة، بسبب الواقع الأمني في هذه البلدة الفلسطينية، حتى شكل محور حوارة الأكثر عنفا في الضفة الغربية، وكل يوم هناك حوادث أمنية صغيرة وخطيرة، وكل بضعة أمتار هناك جنود مسلحون بأسلحة مسحوبة، ومستعدون لأي سيناريو، بعضهم يقفون في نوافذ المباني، وآخرون تحت غطاء الآليات العسكرية بالقرب من محور المرور، ووضع أكياس الرمل على نوافذ المنازل والدروع الخرسانية في المواقع."

تجدر الإشارة إلى أن بلدة حوارة حيث يعيش أحد عشر ألف فلسطينيا، تعتبر حيوية لعشرات الآلاف، وحولها عدة قرى فلسطينية، بما في ذلك بيتا وعورتا وعقربا، وعلى مقربة شبه خيالية منها توجد المستوطنات المعروفة باسم "جيف هاريز"، بما في ذلك إيتمار، وألون مورا، وهار براخا، وجفعات رونان، ويتسهار، ويُطلق على المحور المركزي المؤدي لكل هذه القرى والمستوطنات اسم "ممر حوارة" من قبل المسؤولين العسكريين، لأنه يمر عبر البلدة، وهو ممر إلزامي. ومعلوم أنه حتى يتم بناء طريق يلتف على حوارة، فإنه يجب على المستوطنين المرور عبرها، ومنذ أكثر من عام بدأ بناء طريق حوارة الالتفافي، وأصبحت الأعمال مرئية لكل من يأتي للقرية، وقد بدأ بناؤه بعد احتجاج بدأه رئيس مجلس السامرة الاستيطاني يوسي دغان قبل بضع سنوات، ولكن تم تأجيل بنائه من وقت لآخر، لكن وزيرة النقل ميري ريغيف تروج لهذا المشروع، بل إنها زارت المكان قبل أسبوعين، فيما يدفع الجيش للتقدم على المحور، مع أن التقديرات المتفائلة تتحدث عن أن فتحه سيتم في بداية عام 2024.

* * *